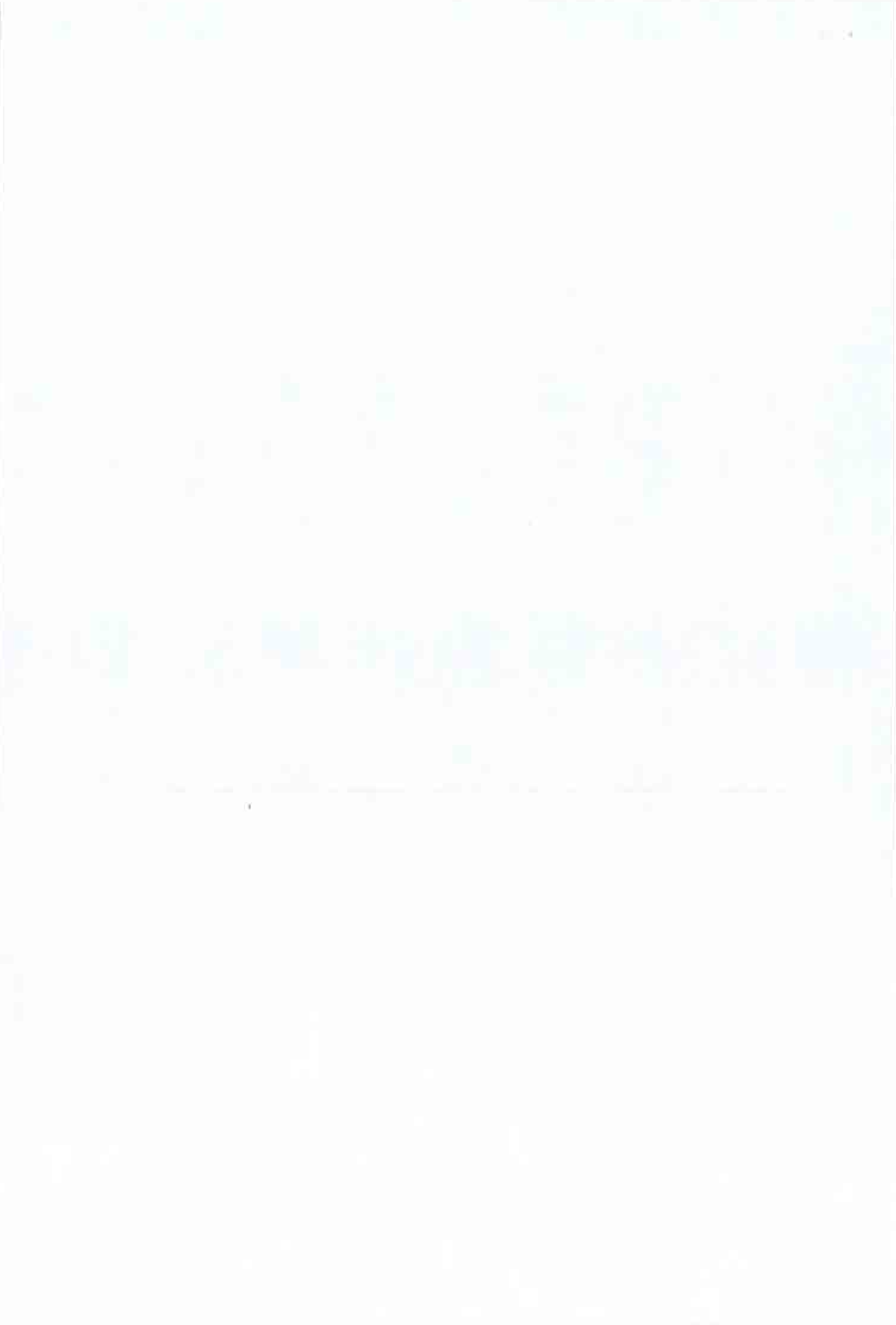


دورية تاريخية محكمة يصدرها
مركز الوثائق التاريخية بمملكة البحرين
العدد الحادي والخمسون– السنة السادسة والعشرون
ذو الحجة ١٤٢٧هـ - يناير ٢٠٠٧م



بسم الله الرحمن الرحيم





دورية تاريخية مُحكّمة

يصدرها مركز الوثائق التاريخية

بمملكة البحرين

رقم التسجيل : MWTH 222

العدد الحادي والخمسون - السنة السادسة والعشرون

ذو الحجة ١٤٢٧هـ - يناير ٢٠٠٧م



الوثيقة

لجنة المجلة

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص. ب. : ٢٨٨٨٢
المنامة - مملكة البحرين : ١٧٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

كلمة العدد :

القسم الثاني باللغة الإنجليزية

الغلاف الأول

الواجهة الأمامية لمدخل مكتبة الشيخ عيسى الوطنية

الغلاف الأخير

الواجهة الجانبية للمكتبة وقاعة المؤتمرات

كلمة العدد

مكتبة البحرين والمعنى الكبير

بقلم سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

في نشاط وإصرار تواصل بلادنا الحبيبة مسيرتها الفتية . . يقودها دليل الدرب ومهندس الإصلاح جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رائد المسيرة . . يوجه دفتها في عزم وبجهد وعمل متواصل لتحقيق الأمل المنشود . . وللحاق بركب العصر الذي يتسارع إيقاعه وينطلق في سرعة فلكية نحو آفاق جديدة عريضة ومتنوعة وشاسعة . . يدعمه ويعضده صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى ولي العهد . . وعلى الدرب ينمو الجميع . . الأرض والإنسان . . الأرض تنمو لتشهد في كل يوم جديداً على طريق التحديث والتطوير . . والإنسان ينمو بإدراكه الواعي أن الأمل رهين بالعطاء . . وأن الغد يصنعه العمل المخلص الجاد والوحدة الأسرية التي ينعم في ظلها الجميع بالأمن والأمان والاستقرار .

إن استعراض ما تم إنجازه على أرضنا الحبيبة يصعب عرضه لضيق المقام . . ولكنه وهو أمر ماثل للعيان يؤكد حقيقة هامة هي أن قيادة الشعوب ليست ترفاً وإنما هي معاناة وعرق وفكر لا يكل ولا يمل .. يواصل الليل بالنهار لتحقيق ما يرنو إليه أبناء الشعب . . وليعكس على أرض الواقع أحلامهم وآمالهم بعيداً عن المزايدة وبعيداً عن المساومة . وإنما هدف واضح وتحرك مستمر نحو هذا الهدف . . وحشد كامل لكل الطاقات والإمكانات . . وهو حشد يقتضي بالدرجة الأولى أن يدرك الجميع أن ما يتحقق إنما يتحقق من أجل المواطن وأبنائه وأحفاده . . فعلى هذه الأرض نحيا . . وعليها نصنع المستقبل لأبنائنا وأحفادنا من بعدنا .

وعلى درب الإصلاح الذي أعلنه جلالة عاهل البلاد والذي تسير عليه البلاد خطوات إثر خطوات . . تشهد البحرين إقامة مكتبة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة صرحاً عملاقاً وفريداً يترجم في وضوح معنيين رئيسيين :

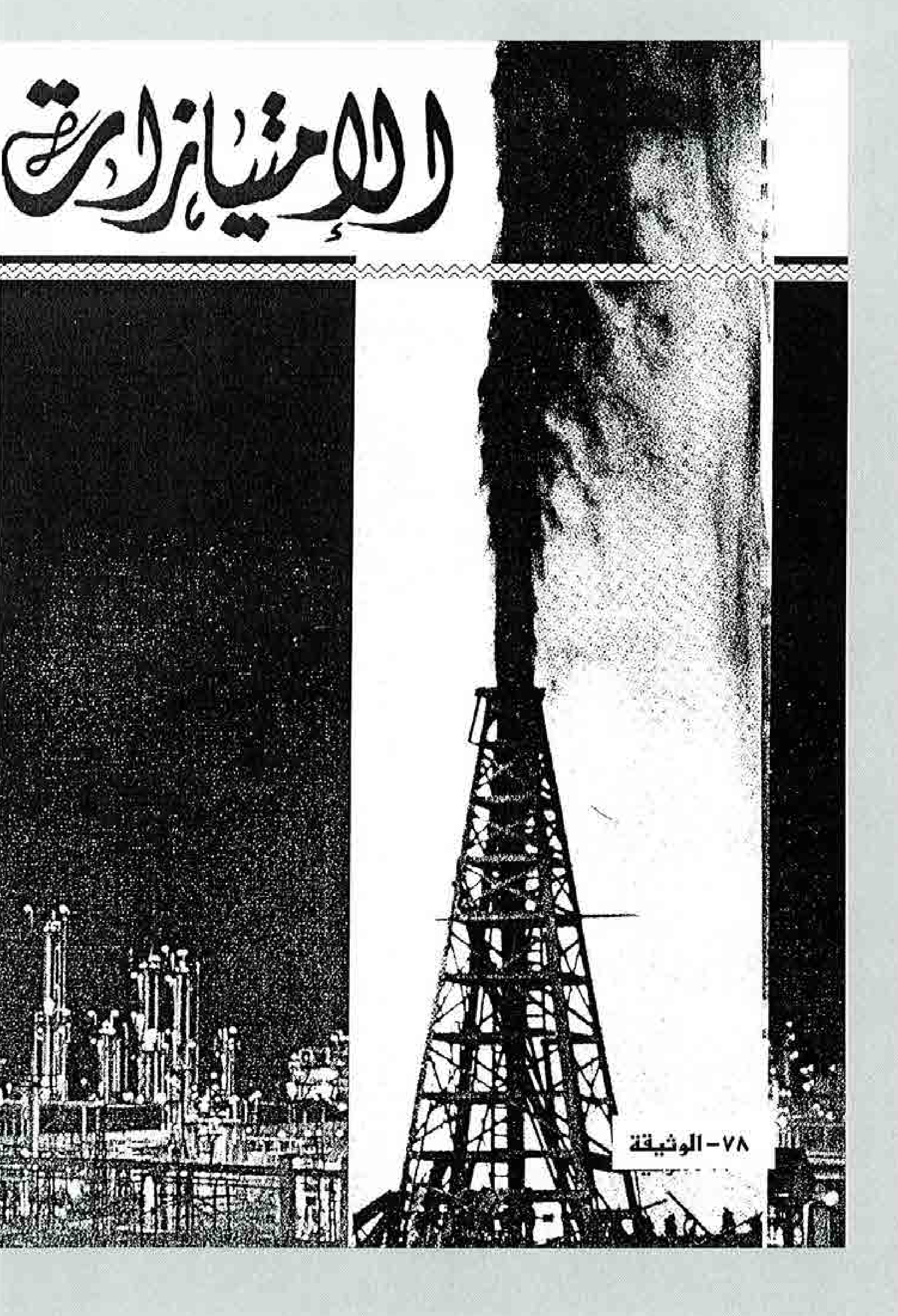
الأول : أن العلم كان ومازال ركناً أساسياً في عملية البناء والإصلاح . . فالعلم والعمل هما الجناحان اللذان ينطلق بهما أي شعب لتحقيق التقدم والنماء . وقد حرص جلالة عاهل البحرين منذ توليه مقاليد الأمور على ترسيخ قيم العلم وعلى الاهتمام بهذا القطاع . . فالشعب الجاهل لا يصنع التقدم . . والأمم الجاهلة لا يمكن أن تنضم إلى الركب الزاحف نحو الغد المأمول . . ومكتبة البحرين الجديدة تقف الآن شامخة في هذه المنظومة المباركة . . وعنواناً كبيراً على التوجه المبارك للقيادة الحكيمة . . وتأكيداً على أن التنمية التي تعكف على تحقيقها دولتنا الحبيبة ليست تنمية عشوائية . . وإنما هي خطط علمية تقوم على أسس راسخة من المعرفة .

هذا الصرح الكبير والعظيم، عكف على إنشائه وإقامة أركانه نخبة ممتازة ومتميزة من مهندسي البحرين وعمالها . . واصلوا الليل بالنهار لتحقيق هذا الإنجاز الكبير في زمن قياسي وليأتي مترجماً صادقاً للهدف منه ولمكانة البحرين التي تحتل اليوم مكاناً بارزاً ومرموقاً وسط المنظومة الخليجية والعربية والدولية .

والمعنى الثاني : هو الاسم الذي تحمله المكتبة . . وهو اسم المغفور له - بإذنه تعالى - الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة . . لكي تظل ذكرى الراحل الكبير عنواناً على الأساس العظيم الذي أرسى قواعده . . وهو الأسرة الواحدة . . ذلك الشعار الذي رفعه - رحمه الله - والذي عمل طوال حياته على ترسيخه وتعميقه والذي بفضله استطاعت البحرين أن تتجاوز عشرات العثرات التي انتشرت على درب تقدمها وهي عثرات من معطيات العصر الجديد بكل ما جاء به من تحديات ومعادلات شديدة الصعوبة، شديدة التعقيد . . إن الأسرة الواحدة هي صمام الأمان . . كانت كذلك طوال تاريخ البحرين، وستظل كذلك - بمشيئة الله - بوتقة واحدة ينصهر فيها الجميع، فالبحرين أولاً . . والبحرين ثانياً وثالثاً وأخيراً . . ذلك لأن هذه الأرض الطيبة هي الحصن الذي يحيا فيه الجميع أخوة أشقاء . . متعاونين . . متآزرين . . متلاحمين . . يعملون معاً يداً بيد وينطلقون معاً صفاً وراء صف لصنع غد نحلم به جميعاً يعود بخيره علينا جميعاً وعلى أبنائنا وأحفادنا .

والله ولي التوفيق .

عبد الله بن خالد آل خليفة


الامتيازات
٧٨- الوثيقة

النفطية في سلطنة عمان

[القسم الثاني] تطور الامتيازات النفطية

في المنطقتين الشمالية والوسطى من عمان

بقلم : سبلة طلال ياسين

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، قام السلطان قابوس بن سعيد[١] بحركة تغيير في بلاده وذلك بتنحية السلطان السابق عن جميع مناصبه . وبهذه الحركة تكون عمان قد وصلت مرحلة سياسية جديدة . وأول مرسوم أصدره السلطان قابوس كان تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان . وهي خطوة مهمة باتجاه توحيد السلطنة التي لم تتحقق إلا مؤخراً .

كذلك اتجه السلطان قابوس إلى تطبيق السيطرة المركزية وضم المناطق التي كانت خارجة عن سيطرته في الساحل والداخل[٢] . ويبدو أنه كان لشركة نفط عمان والضباط البريطانيين الدور الكبير في تحرك القوات العمانية التي أحاطت بالسلطان سعيد بن تيمور[٣] .

وكان اندلاع الثورة في ظفار والجبل الأخضر بقيادة الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج، من أهم الأسباب التي تطلبت إحداث الإصلاح في السلطنة، حتى لا يحدث تغيير متطرف يمس المصالح الغربية والنفطية في المنطقة[٤] .

في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٧٠م قام السلطان قابوس بأول زيارة له لإدارة شركة تنمية نفط عُمان[٥] بعد الانفجار الذي وقع في ١٧ أغسطس (آب) عام ١٩٧٠م بالبئر جبال-١٤[٦] . وشهد عام ١٩٧١م ارتفاع أسعار النفط نتيجة للمفاوضات التي تمت بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الظهران في ١٤ فبراير (شباط)١٩٧١م[٧] . وبالرغم من أن سلطنة عُمان ليست عضواً في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting Countries)[٨] . ففي ٢٣ فبراير (شباط) عام ١٩٧١م وقع السلطان قابوس اتفاقية مع شركة شل وشركة النفط الفرنسية، الشريكتين في شركة تنمية نفط عُمان تطبق بموجبها شروط اتفاقية طهران التي تتناول أسعار النفط لخمس سنوات على إنتاجها في السلطنة، وقد ارتفع السعر المعلن من مزيج خام عُمان للتصدير، الذي تبلغ كثافته ٣٣ درجة وفق مواصفات معهد البترول الأمريكي من ١,٨٢ دولار للبرميل إلى ٢,٢٠ دولار ثم ارتفع مرة أخرى في الأول من يونيو (حزيران) إلى ٢,٣١ دولار[٩]، ظلت شركة تنمية نفط عُمان طوال السبعينات تجاهد من أجل الحفاظ على معدلات إنتاجها واستعاضت الكميات المنتجة من قاعدة الاحتياطي والعمل في الوقت نفسه على تطوير نفسها لتصبح شركة محترفة في مجال نشاطها[١٠] .

تابعت الشركة أعمال الاستكشاف المكثفة بإجراء المسوحات الزلزالية والجيوفيزيائية وحفر الآبار الاستكشافية مما أدى إلى اكتشاف المزيد من حقول النفط والغاز[١١] . وشهد عام ١٩٧٢م كثيراً من المفاوضات والمساومات بين دول الأوبك وشركات النفط العالمية لزيادة الأسعار المعلنة وتعويض الانخفاض الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي . وبعد مساومات حادة توصل الجانبان إلى اتفاقية جنيف في ٢٠ ديسمبر (كانون الثاني) عام ١٩٧٢م التي نصت على زيادة إضافية مقدارها ٨,٤٩ دولار[١٢] كما قادت منظمة الأوبك مبدأ المشاركة[١٣]، وهو إلزام الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات التقليدية بأن تتنازل عن جزء من رأس المال لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١٪ مما يسمح للشركات الوطنية بالسيطرة على إدارة أعمال الشركات العاملة لديها[١٤] .

هذا الأمر دفع شركات النفط الأجنبية إلى إجراء مفاوضات بين أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي ممثلاً عن دول الخليج العربي وجورج بيريس ممثلاً عن الشركات صاحبة الامتيازات . وتم في نيويورك التوصل إلى اتفاق في ٥ ديسمبر (تشرين الأول)

١٩٧٢م يقضي بتحديد نسبة المشاركة بـ ٢٥٪ كمرحلة أولى حتى الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٨، ثم تضاف نسبة ٥٪ سنوياً[١٥]، وفي الواقع أن مشاركة الدول المنتجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردها النفطية يعد خطوة مهمة في استعادة الدول المنتجة لزمام أمرها الاقتصادي وكذلك سيطرتها على مواردها النفطية عن طريق تثبيت أسعار التصدير .

انضمت سلطنة عُمان إلى هذا الاتجاه، ففي ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٧٣م تم تعديل الاتفاقية المبرمة بين حكومة السلطنة وشركة تنمية نفط عُمان، ونصت المادة الثالثة من الاتفاق على تخلي الشركة عن مقاطعة ظفار ومياهها الإقليمية ومساحات في بعض المناطق منها : أبو الطبول والبريمي واتفق على قيام الشركة في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٠م بالتخلي عن ٥٠,٠٠٠ ميل مربع[١٦] وبعد سبعة أشهر وفي ١٢ يوليو (تموز)١٩٧٤م تم تعديل هذه الاتفاقية مرة ثانية لزيادة حصة الحكومة من رأسمال الشركة إلى ٦٠٪ وذلك بأثـــر رجعي ابتداءً من الأول من ينايـــر (كانون الثاني) عام ١٩٧٤م[١٧] . وعلى هذا أصبحت حصص شركة تنميـــة نفط عُمان موزعة على النحو التالي :

١ — حكومة سلطنة عُمان ٦٠٪ .

٢ — شركة شل العالمية المحدودة للنفط ٣٤٪ .

٣ — الشركة الفرنسية المحدودة للنفط ٤٪ .

٤ — شركة بارتكس عُمان المحدودة ٢٪ .

وعقب توقيع اتفاقية المشاركة تم تكوين لجنة إدارية مشتركة من الحكومة والشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان لإدارة أعمال الشركة وطبقاً لنظام المشاركة فإن حكومة السلطنة تحصل على ناتج الأتاوى وضريبة الدخل المفروضتين على حصة الشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان والتي تبلغ ٤٠٪، كما أنها تحصل على حصة من الإنتاج النفطي للشركة تعادل ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج . وتتصرف الحكومة في هذه الحصة عن طريق بيع النفط لشركائها الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان، أو بيعه مباشرة إلى الشركات الأجنبية الأخرى[١٨] . اتجهت الحكومة منذ عام ١٩٧٣م لإبرام

مجموعة من الاتفاقيات الجديدة لاستكشاف النفط واستغلاله في السلطنة وقد حققت سياستها في هذا الصدد نجاحاً كبيراً . إذ تم بالفعل تكثيف الجهود الاستكشافية مما نتج عنه العثور على مناطق جديدة في حقول منطقة غابة حيث أنتجت ٢٣٣ مليون برميل وتشكل ١٨٪ من جملة إنتاج السلطنة بينما أنتجت حقول الفهود حوالي ١٠٢ مليون برميل وتعتبر سنة ١٩٧٦م هي السنة التي حقق فيها الإنتــاج النفطي العُماني قمته[١٩] .

جدول (١) تطور إنتاج النفط العُماني ١٩٧٠ – ١٩٨٠م[٢٠]

السنوات	الإنتاج اليومي (بالألف برميل)	الإنتاج السنوي (بالمليون برميل)
١٩٧٠	٣٣٢	١٢١,٣
١٩٧١	٢٩٤	١٠٧,٤
١٩٧٢	٢٨٢	١٠٢,٨
١٩٧٣	٢٩٣	١٠٧,٠
١٩٧٤	٢٩٠	١٠٥,٨
١٩٧٥	٣٤١	١٢٤,٦
١٩٧٦	٣٦٨	١٣٤,٣
١٩٧٧	٣٤٠	١٢٤,١
١٩٧٨	٣١٤	١١٤,٥
١٩٧٩	٢٩٥	١٠٧,٦
١٩٨٠	٢٨٢	١٠٣,٣

بالإضافة إلى اكتشاف النفط في سيح رول وحابور . وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي من الفهود (وسط السلطنة) لكن الإنتاج الفعلي لتلك الحقول لم يبدأ إلا في مطلع عام ١٩٧٥ بعد أن تم توصيل الحقول الخمسة بواسطة خط أنابيب جديد بقطر ٢٠ بوصة مع خط الأنابيب الرئيسي الذي يقع على بعد ٧٥ كيلومتراً شرق الفهود[٢١] . ويعد النفط المنتج من سيح رول خفيفاً وممتازاً في حين يعتبر نفط غابة الشمالي وسيح نهيده من النوع الجيد . أما نفط قرن علم وحابـور فهو من النوع الثقيل ويحتوي على مواد لزجة كبريتية[٢٢] .

وتطور النشاط الاستكشافي تطوراً كبيرا عندما بدأت الحكومة عقد اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط مع عدد من شركات النفط العالمية، فقد عقدت عام ١٩٧٥م اتفاقين نفطيين وكان الأول منهما بتاريخ ١٤ مايو (أيار) عام ١٩٧٥م بين سلطنة عُمان طرفاً أول وآلف (ELF) وسوميتومو للتنمية النفطية (Sumitomo Petroleum Development Co.) طرفاً ثانياً للتنقيب عن النفط في منطقة أبو الطبول[٢٣] وكانت مدة الامتياز ٣٠ عاماً يجوز مدها عشرة أعوام إذا كان إنتاج النفط قائماً . وتنتهي الاتفاقية تلقائياً إذا لم يتم الاكتشاف التجاري للزيت خلال ستة أعوام[٢٤] وكانت منطقة الامتياز تشمل القطاع البري غربي عُمان المحاذي لحدود المملكة العربية السعودية وعن التزامات العمل كانت تشتمل على بدء أعمال الحفر خلال ثلاثة أشهر لبئر استكشافية واحدة على الأقل، وأن ينفق مبلغ أربعة ملايين دولار في الأقل خلال ثلاث سنوات الأولى[٢٥]، وبعد سداد ٢,٥ مليون دولار على أعمال الاستكشاف يتشاور الطرفان حول احتمالات النجاح في اكتشاف النفط أو نقل أعمال الاستكشاف لمنطقة أخرى من عُمان ويكون للطرف الثاني خلال الثلاث الأعوام الأولى الخيار بين التخلي عن كل مصالحة مع سداد الباقي من المبلغ المذكور في الفقرة الأولى، أو أن ينفق مبلغاً إضافياً قدره مليونا دولار خلال السنة الرابعة، ويجوز له خلال السنوات الأربع الأولى إما التخلي عن جميع مصالحه أو إنفاق ٢ مليون دولار خلال السنة الخامسة ثم ٢ مليون دولار أخرى خلال السنة السادسة .

ويجوز التخلي في أي وقت عن أي جزء أو عن كل منطقة العقد بشرط أداء الالتزامات المستحقة، ويجب أن تكون القطع المتخلى عنها ذات حجم وشكل مناسب مما يسمح بالقيام بعمليات نفطية فيها، ويكون المنح ١,٥ مليون دولار عنـد إبـرام العقد

و٢٥٠ ألف دولار عند اختيار الاستمرار في أعمال البحث في السنة الثالثة ومليون دولار خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري و٣ ملايين دولار خلال تسعين يوماً من بلوغ معدل الإنتاج ١٠٠ آلف برميل يومياً ثم عند بلوغ معدل الإنتاج ٢٠٠ الف برميل يومياً، ثم عند بلوغ المعدل ٣٠٠ الف برميل في اليوم و٧ ملايين دولار عند بلوغ المعدل ٤٠٠ آلف برميل يومياً[٢٦] .

فيما يتعلق بالإيجار فيكون ١٠٠ آلف دولار سنوياً حتى تاريخ الاكتشاف التجاري ثم ٢٥٠ آلف دولار حتى بدء انتظام التصدير، وتشكل لجنة إدارة للإشراف على العمليات من خمسة أعضاء يكون ثلاثة منهم من الطرف الثاني واثنان ممثلان للسلطنة حتى إتمام الاكتشاف التجاري ثم يتعدل التشكيل بعد ذلك فيكون اثنان ممثلان للطرف الثاني وثلاثة ممثلون للسلطنة ويسترد الطرف الثاني للنفقات التي أنفقها على البحث من ٤٠٪ من الإنتاج كل عام إلى حين تمام الاسترداد، والباقي من الإنتاج يقسم بنسبة ٨٠٪ للسلطنة و٢٠٪ إلى شركة آلف وسوميتومو ويكون لكل طرف حرية التصرف في القسم الذي يخصه من الإنتاج ولا يدفع الطرف الثاني أي ضريبة أو رسوم على القسم الذي يحصل عليه من الإنتاج أو تصديره[٢٧] .

أما فيما يتعلق بالتخلي فستتخلى الشركة عن ٢٥٪ من مساحة العقد الأصلية في نهاية السنة الخامسة و ٢٥٪ أخرى في نهاية السنة العاشرة و ٢٥٪ ثالثة في نهاية السنة الخامسة عشرة بشرط ألا يقع التخلي في جزء من حقل يجري فيه انتاج النفط .

ويعتبر النفط المكتشف في حقل أبو الطبول من النوع الخفيف جداً إذ تصل كثافته إلى ٤٥ درجة ويتم نقله عبر خط أنابيب طوله ١٠٠ كيلومتر حتى ينضم إلى خط أنابيب شركة تنمية نفط عُمان في منطقة تقع بين مرمول وقرن علم . كما عثرت الشركة على موقع آخر للنفط هو رملات وقد تبين أن نفطه من النوع الخفيف إذ تتراوح كثافته ما بين ٤١ درجة و٤٤ درجة[٢٨] .

أما الاتفاقية الثانية فكانت بين سلطنة عُمان وشركة كوينتانا إنترناشيونال (Quintana International) للتنقيب عن النفط في منطقة سنينه[٢٩] ووقعت الاتفاقية في

٢٧ ديسمبر (كانون الأول)عام ١٩٧٥م وكانت مدة العقد ثلاثين عاماً يجوز مدها عشرة أعوام إذا كان إنتاج النفط قائماً .

أما من حيث التزامات العمل فيبدأ البحث خلال الستة الأشهر الأولى وإنفاق خمسة ملايين دولار خلال السنتين والنصف الأولى، ويكون للشركة حق التخلي كلية أو الاستمرار سنتين ونصف سنة أخرى . وأن تنفق خمسة ملايين دولار أخرى ثم بالمثل لمدة سنة أخرى مع إنفاق مليوني دولار .

ويكون التخلي عن ٢٥٪ في نهاية السنة الخامسة و ٢٥٪ في نهاية السنة العاشرة و ٢٥٪ نهاية السنة الخامسة عشرة . ويكون المنح ثلاثة ملايين دولار من تاريخ النفاذ و ٢٥٠ آلف دولار عند الاستمرار في العمليات بعد السنتين والنصف الأولى ومليون دولار خلال ستين يوماً من الاكتشاف التجاري وثلاثة ملايين دولار عند بلوغ معدل الإنتاج :

أ – ١٠٠ آلف برميل يومياً .

ب – ٢٠٠ آلف برميل يومياً .

جـ – ٣٠٠ آلف برميل يومياً .

و٧ ملايين دولار عند بلوغ معدل الإنتاج ٤٠٠ آلف برميل يومياً . ويكون الإيجار ١٠٠ آلف دولار سنوياً حتى تاريخ الاكتشاف التجاري ثم ١٥٠ آلف دولار حتى بدء التصدير[٣٠] .

وبعد ذلك عثر على حقل صغير يحتوي على غاز ومواد نفطية مكثفة، هذا الحقل الذي أطلق عليه اسم شمس في سنينه شمال غرب السلطنة على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة[٣١] .

امتيازات المنطقة الجنوبية

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في هذه المنطقة إلى أواسط الخمسينات عندما قامت شركة سيتي سيرفيس الأمريكية بالتنقيب عن النفط بشكل واسع في منطقة أمل ومرمول .

غير أنها لم تعثر فيها إلا على نفط لزج وثقيل[٣٢] . واستأنفت عمليات التنقيب عن النفط في ظفار بعد نهاية عام ١٩٧٥م عندما قضت الحكومة بشكل نهائي على حركة ظفار التي استمرت أكثر من ١٠ سنوات . وفي بداية عام ١٩٧٧م عاودت شركة تنمية نفط عُمان البحث عن النفط في هذه المنطقة وعثرت عليه في حقل رحب بالقرب من مرمول . وبالرغم من أن نوعية النفط المكتشف كانت ثقيلة فإن هذا الاكتشاف أعطى دفعة جديدة لعمليات التنقيب عن النفط في هذه المنطقة[٣٣] .

والجدير بالملاحظة أن الشركة استطاعت العثور على النفط في الأماكن نفسها التي فشلت الكثير من الشركات في الماضي من الاستدلال على وجود النفط فيها . ولما كانت جيولوجية المنطقة تستلزم تطوير أساليب التنقيب في الحقول الجنوبية فقد تم اتباع وسائل متطورة جداً لتذليل الصعاب التي تواجه عمليات البحث عن النفط، من أجل ذلك فقد وقعت اتفاقية في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٧م من قبل وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن سعيد أحمد الشنفري مع شركة النفط البريطانية (British Petroleum) (BP) ومع شركة دوج الألمانية الغربية (Deatsche of West Germany) وأجيب الإيطالية (Agip of Italy) وكانت مساحة الامتياز تشمل منطقة مساحتها ٦٤ آلف كيلومتر مربع في مقاطعة ظفار، وتكون شركة النفط البريطانية هي المشغل للامتياز ومن شروط الامتياز أن تلتزم الشركات بحفر بئرين على الأقل خلال ثلاث سنوات وأن ينفق مبلغ ٣٩ مليون دولار خلال عملية البحث عن النفط[٣٤]، دفع ذلك الامتياز إلى اتخاذ قرار لتطوير الحقول الجنوبية لذا فقد بدأ مشروع ربط الحقول بخط أنابيب قرن علم[٣٥] وتوفرت أمام الشركة آنذاك ثلاثة خيارات لمسار خط أنابيب يحمل النفط من الجنوب .

كان الخيار الأول مد خط باتجاه الجنوب مروراً بجبل قرة إلى منطقة قريبة إلى جبل ريسوت بصلالة، في حين كان الخيار الثاني باتجاه الشرق عبر منحدرات الشومية إلى خليج كورياموريا . أما الخيار الثالث الذي تم تبنيه فكان ربط خط أنابيب الجنوب بخط النفط الرئيسي في الشمال في قرن علم[٣٦] . ومنذ ذلك الحين تمكنت شركة تنمية نفط عُمان من اكتشاف وتطوير العديد من حقول النفط في جنوب البلاد . وفي عام ١٩٧٨م تم العثور على النفط في مناطق بيريا وقهارير ومهجور وريما وجلمود ورونب وقط ونمر وجزال

وزويلة الشمالي الشرقي وسيالة وسويحات وكريم الغربي ونمر الغربي ووفرة وفياضة وأمين وظليمة وكوكب وبهجة وجودة وعنزور وبرهان وأحسان وجميل[٣٧] .

وفي عام ١٩٨٠م تغير الشكل القانوني لشركة تنمية نفط عُمان لصدور مرسوم سلطاني رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ في ٣١ حزيران يرخص بتأسيس شركة عُمانية ذات مسئولية محدودة برأسمال قدره ثمانية ملايين وستمائة آلف ريال عُماني بين حكومة سلطنة عُمان وشركة بارتكس العالية وشركة النفط الفرنسية المساهمة وشركة باتركس عُمان[٣٨] وعليه أصبحت حكومة عُمان تمتلك في شركة تنمية نفط عُمان المحدودة ٦٠٪، وحصة شركة شل ٣٤٪، وحصة الشركة الفرنسية ٤٪، وحصة شركة باتركس ٢٪[٣٩] ويقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة مدراء، خمسة منهم يمثلون الحكومة ويقوم برئاسة الشركة وكيل وزارة النفط والمعادن[٤٠] .

الامتيازات في المناطق المغمورة

في ٧ مارس (آذار) عام ١٩٧١ منح السلطان قابوس بن سعيد شركة ويندل فيليبس امتيازاً للتنقيب عن النفط في المناطق المغمورة يمتد مسافة ٥٤٠ ميلاً[٤١] على طول الساحل الجنوبي الغربي من رأس الحد إلى رأس منجي على حدود ظفار ويبلغ متوسط عرض الامتياز ٣١ ميلاً ويصل حتى ٧٥ ميلاً في النقطة الأكثر عرضاً منه ويشمل الجرف القاري حتى عمق ٦١٠ أمتار . وذكرت الشركة أن هذا الامتياز ربما كان أكبر امتياز من نوعه في المنطقة المغمورة منح في الشرق الأوسط[٤٢] ، وقد نص الامتياز على أن يحصل السلطان على ضريبة دخل قدرها ٥٥٪ وريع بمعدل ١٢,٥٪ وذكر فيليبس أن مبلغاً من المال سيدفع عند التوقيع بمجرد انتهاء المفاوضات حول النصوص[٤٣] .

ويبدو أن هناك جدلاً واسعاً دار حول هذا الامتياز فما إن أعلن فيلبس في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧١م أنه قد مُنح امتياز للتنقيب عن النفط في المناطق المغمورة من عُمان حتى صدر تصريح عن وزير الإعلام العُماني في اليوم التالي مباشرة . وجاء في نص التصريح : "نظراً لرغبة جلالة السلطان قابوس في أن تستفيد عُمان من مواردها إلى أقصى مدى ممكن من أجل متابعة عملية تنميتها على أساس اقتصادي يؤمن احتياجاتها ، يسرنا أن نعلن

أن هناك دراسة جدية من أجل الإفادة من إحدى الشركات الأمريكية في استكشاف النفط من مياه السلطنة الإقليمية"[٤٤] .

يتضح من التصريح أنه لا توجد أية إشارة إلى منح وندل فيلبس امتيازاً في المنطقة المغمورة وتأكيداً لذلك جاء في النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط أن السلطان لم يمنح الامتياز في الحقيقة إلى وندل فيلبس ، وإنما عمل فيلبس بناءً على طلبه وسيطاً لإيجاد شركة تهتم بامتياز المنطقة المغمورة[٤٥]، ورداً على ذلك صرح داريل دانكر (Daryl Danker) الرئيس التنفيذي لشركة فيلبس : "أن ويندل فيلبس لا يقوم الآن ولم يقم قط في الماضي بعمل الوسيط في أية صفقة من أي نوع كانت ويمتلك وندل فيلبس في الوقت الحاضر منحة قانونية سارية المفعول بامتياز للتنقيب عن النفط بالمنطقة المغمورة منحه إياها السلطان قابوس سلطان عُمان بتاريخ ٧ مارس (آذار) ١٩٧١م وأن وندل فيلبس لم يقم في أي وقت من الأوقات لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر بعمل الوسيط للسلطنة ولم يطلب منه قط القيام بذلك"[٤٦] .

وفي ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١م أعلنت وزارة الإعلام العُمانية أن الامتياز قد ألغي لأن شركة وندل لم تحقق الشروط التي منح الامتياز بموجبها[٤٧] .

تطور النشاط الاستكشافي في المناطق المغمورة تطوراً كبيراً عندما بدأت الحكومة بعقد اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط مع عدد من شركات النفط العالمية . فقد أعطت الحكومة العُمانية في ٤ فبراير (شباط) ١٩٧٣م امتيازاً إلى مجموعة صن أويل – وهي مجموعة من أربع شركات مختلفة الجنسية[٤٨] – حق التنقيب عن النفط في المناطق المغمورة الواقعة إلى الجنوب من جزيرة مصيره على بحر العرب . وتبلغ مساحة الامتياز ١,٣٠٠ كيلومتر مربع وستقوم صن أويل بإدارة عمليات المجموعة[٤٩] .

وقد مثل السلطان قابوس عُمان كطرف أول في الامتياز في حين مثلت مجموعة صن الطرف الثاني التي كانت تتآلف من عُمان صن أويل (Oman Sun Oil) ٣١,٥٪، وسيجول عُمان (Cigol Oman) ٣١,٥٪ ودويتش سشتابو (Deutsch Schachtabau) ١٢٪ وعُمان هوم ليمتد (Oman Home Oil Ltd) ٢٥٪ . وكانت مدة الامتياز ٣٠ عاماً يمكن مدها عشرة أعوام أخرى إذا كان إنتاج النفط خلال المدة الأولى جارياً . أما فيما

يخص التسويق فيجوز للسلطان أن يطلب من المجموعة شراء وتسويق حصته من الزيت . وفي هذه الحالة توزع تلك الحصة على الشركات في المجموعة حسب نسبة مساهمتها مقابل السعر المحقق ناقصاً ٣٪ من السعر المعلن إلى أن يخطر السلطان المجموعة برغبته في البيع أو سحب طلب البيع بمهلة قدرها ستة أشهر ولا يجوز سحب طلب البيع قبل عام من بدئه[٥١] .

أما فيما يتعلق بالتزامات العمل :

أولاً : يجب البدء في البحث خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ وأن تنفق ٣٥٠ ألف دولار خلال السنة الأولى، وإكمال العمليات الجيوفيزيائية الأولية خلال تسعة أشهر . وخلال ٩٠ يوماً من تاريخ النفاذ يكون للمجموعة الخيار بين ما يلي :

أ — أن تتنازل عن كل حقوقها بدون أي التزام آخر عليها .

ب — أو أن تعلن عن عزمها حفر بئر استكشافية وأن تدفع ٢٠٠ ألف دولار بصفة منحة خلال ٣٠ يوماً من إعلان اختيارها .

ثانياً : تشرع المجموعة بعد ذلك خلال ثلاثين شهراً في حفر بئر اختبارية بنفقات مقدرة بمليون ونصف المليون دولار[٥١] .

وبعد إتمام هذه البئر يكون أمامها إما التخلي أو البدء لحفر بئر ثانية خلال ٤٨ شهراً من تاريخ النفاذ تنفق عليه مليون ونصف مليون دولار . وإن كانت البئر الثانية تبعد عن الأولى مسافة تزيد على ٨ أميال فإن المجموعة تدفع ٢٠٠ ألف دولار كمنحة .

ثالثاً : يكون للمجموعة إما أن تتخلى كلية أو أن تنفق على عمليات البحث والحفر والإنتاج والتنمية مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار قبل الحول السادس من تاريخ النفاذ، ومبلغ مماثل قبل الحول السابع .

رابعاً : وإذا أنفقت المجموعة مبلغاً أكبر من المحدد لأي عام فيحتسب لها في العام التالي .

خامساً : وتنتهي الاتفاقية إذا لم يتم الاكتشاف التجاري خلال ٦ أعوام من تاريخ النفاذ[٥٢] .

وفيما يتعلق بالمشاركة يكون للسلطان حق المشاركة بنسبة ٢٠٪ عقب الاكتشاف التجاري على أن يدفع تعويضاً بقيمة مقابلة لتلك النسبة وكذلك في النفقات، ويجوز للسلطان أن يحصل على نسب قدر كل واحدة ٥٪ مع كل زيادة في إنتاج النفط إلى أن يصل ٥١٪ في حالة بلوغ معدل الإنتاج ٣٥٠ الف برميل في اليوم .

وفيما يخص التخلي :

أ — ٧٥٪ من المساحة الأصلية في نهاية السنة الخامسة بعد الاكتشاف التجاري .

ب — ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة العاشرة .

جـ — ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة الخامسة عشرة .

د — ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة العشرين .

ويكون الإيجار ٤٥ ألف دولار سنوياً وتشمل سنة الاكتشاف التجاري، و٢٠٠ آلف دولار منذ الاكتشاف التجاري حتى بدء التصدير[٥٣] . وفيما يخص المنح مليون دولار خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري ومليوني دولار عند بلوغ معدل الإنتاج ١٠٠ آلف برميل في اليوم ومليوني دولار عند بلوغه ٣٠٠ ألف برميل يومياً وخمسة ملايين دولار عند بلوغه ٤٠٠ آلف برميل يومياً[٥٤] .

أما فيما يتعلق بالريع (الضريبة) تكون نسبة الريع متدرجة مع تزايد الإنتاج فتبدأ بـ ١٢,٥٪ فإذا زاد الإنتاج على ١٥٠ آلف برميل يومياً حتى ٢٠٠ ألف برميل فإنه يستحق على الزيادة ١٣٪، ثم ما بين ٢٠٠ — ٢٥٠ ألف برميل يستحق ١٤٪، وما بين ٣٠٠ — ٣٥٠ ألف برميل ١٤,٥٪، وما يزيد على ٣٥٠ ألف برميل يومياً يستحق ١٥٪[٥٥] .

وقد عدلت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ وبموجب هذا التعديل تنازلت مجموعة صن عن حصة قدرها ٤٣,٤٣٧٥٪ من نصيبهم في اتفاقية النفط الموقعة بتاريخ ٤/ ١٩٧٣/٢م وذلك لصالح شركة أموكو عُمان للنفط[٥٦] .

وذلك على النسب التالية :

صن	٪١٤,٨٤٢٧٥
سيجول	٪٢,٠٠٠٠٠
كان سب	٪٣,٧٥٠٠٠
نورسن	٪١٢,٤٣٧٥
هوم	٪٨,١٢٥٠٠
شختباو	٪١,٨٧٥٠٠[٥٧]

أما الاتفاقية الثانية فقد وقعت في ١٩٧٣/١٢/٤م مع مجموعة آلف أكتيان (Elf Aquitaine) وونترشال الفرنسية الألمانية (Wintershall) للتنقيب عن النفط في مضيق هرمز ومنطقة مسندم البحرية[٥٨] . وبلغت مساحة الامتياز ٥٢,٣٠٠٠ كيلومتر مربع في ساحل عُمان الشمالي ونصت الاتفاقية على مشاركة الحكومة في أي إنتاج، وقد تخلت المجموعة في الوقت نفسه عن ٧٦ كيلومتراً مربعاً في جنوب عُمان من منطقة امتيازها التي تبلغ ٢٥٩ ألف كيلومتر مربع في جنوب عُمان ووسطها وعلى طول ساحل الباطنة[٥٩] .

ووقع سلطان عُمان في عام ١٩٧٤م اتفاقية أخرى مع شركة سي أو درو (C. Ao. Dro) اليابانية لشركاء نفط المشاركة العُمانية وبموجب هذه الاتفاقية فإن الشركة سوف تشتري من الحكومة العُمانية ١٥ آلف برميل من النفط الخام يومياً خلال السنة الأولى و ٣٠ ألف برميل يومياً خلال السنة الثانية و٤٠ ألف برميل يومياً خلال السنة الثالثة . وكانت شروط البيع التي توصلت إليها السلطنة مع الشركة هي أفضل شروط عقدت لبيع نفط المشاركة في الخليج العربي[٦٠] .

وفي عام ١٩٧٦ تم تحويل الامتياز المعطى إلى شركة آلف أكيتين الفرنسية إلى اتفاقية مشاركة لاقتسام الإنتاج . وقد مثل حكومة سلطنة عُمان سعيد أحمد سعيد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن طرفاً أولاً وأكيتين عُمان طرفاً ثانياً . وكانت منطقة الامتياز هي المنطقة المغمورة شمال عُمان، وقد منح عنها امتياز بتاريخ

٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣م باسم مجموعة آلف (Elf) وتم تحويل العقد إلى آلف عُمان وأكيتين عُمان وحل محلها وكانت مدة الامتياز ثلاثين عاماً ابتداءً من ٤ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٧٣[٦١] .

وشروط الاتفاقية الجديدة أن تقوم الشركة على مسئوليتها وعلى نفقتها بالبحث والتنقيب والحفر فإذا تم اكتشاف النفط بكميات تجارية توزع الحصص على أساس أن تأخذ حكومة السلطنة ٦٠٪ من صافي الإنتاج على أن تحتفظ آلف / أكتين بـ ٤٠٪ الباقية من الإنتاج في المرحلة الأولى . أما المرحلة الثانية عندما تسترد الشركة جميع الأموال التي أنفقتها في البحث والتنقيب والحفر وتطوير الحقول وإعدادها للإنتاج ترتفع حصة الحكومة من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من مجموع الإنتاج . وتم هذا الاتفاق بعد أن اكتشف تركيب جيولوجي على الخط الفاصل في المياه المغمورة بين إيران وسلطنة عُمان في مضيق هرمز[٦٢] . وفي العام نفسه باعت سلطنة عُمان ٥٠ آلف برميل في اليوم بسعر ١١,٧٠ دولاراً للبرميل حينما أعلن سعيد أحمد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن أن حكومة السلطنة قد عقدت صفقتين لبيع النفط يبلغ مجموعهما ٥٠ ألف برميل في اليوم من النفط الخام كثافة ٣٤ درجة من حصة الحكومة البالغة ٦٠٪ من الإنتاج وأن صفقتي البيع الجديدتين هما ٣٠ ألف برميل في اليوم لشركة جلف أويل (Gulf Oil) لفترة زمنية غير محدودة و٢٠ ألف برميل في اليوم لشركة ايتوة اليابانية لمدة سنة[٦٣] .

وفي عام ١٩٧٨ تم عقد اتفاقية بين حكومة السلطنة وشركة جلف لاستكشاف النفط في المياه المجاورة لجزء صغير من شاطئ السلطنة جنوب خطمة ملاحة في أقصى شمال السلطنة عند الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة[٦٤] .

التطور الاقتصادي ١٩٧١ – ١٩٧٥

مهما قيل عن حدوث طفرة في دول الخليج العربي إثر اكتشاف النفط فإن التطور نحو بناء الدولة العصرية تم في إطار التدرج، أما في عُمان فإن الطفرة كانت أكثر حدة، فقد رفض السلطان سعيد بن تيمور كل مظاهر التحديث وفرض قيوداً على الدخول والخروج من المدن، ومنع التدخين ولعب كرة القدم . ولم يكن هناك كهرباء . كما منع

الشركات المنقبة عن النفط من إقامة برامج إنعاش اجتماعية ومنع منتسبيها من الاتصال بالسكان إلا في أضيق الحدود ولم يكن هناك ماء في البيوت[٦٥] على الرغم من الوعود التي تبناها في كلمته التي ألقاها في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨ : "**وسيكون بعض ما نفتتح به أعمالنا هو مشروع مساعدة موظفي الحكومة لتحسين رواتبهم التي يرى أنها قد تكون في حاجة إلى زيادة وإيجاد كادر لضبط نظام ترقيتهم، وسندعم الجهاز الحكومي بتزويده بعدد من الخبراء والفنيين بحيث نضمن للحكومة جهازاً إداريا قائماً على أحدث النظم مع مراعاة ما تقتضيه الحال من إدخال التعديلات على الجهاز الحكومي الحالي . وهناك مشاريع مستعجلة ملحة نرى لزاماً علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات للبدء فيها بحيث تكون لها الأولوية وهي الماء والكهرباء وميناء مطرح مع الاهتمام لإيجاد مستودعات كافية لخزن وحفظ البضائع الواردة والصادرة**"[٦٦] وعند ارتفاع عائدات النفط في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٤٣ مليون دولار لم يقم السلطان بأي عمل يخدم التنمية الاقتصادية[٦٧] .

إن هذه السياسة التي مارسها السلطان سعيد دفعت الكثير من العُمانيين إلى الهجرة للأقطار الخليجية المجاورة لإيجاد فرص عيش مناسبة نتيجة للتفاوت في التطور الاقتصادي - ففي الوقت الذي كانت فيه عملية التطور الاقتصادي تسرع الخطى في منطقة الخليج العربي كانت عجلة التغيير في السلطنة أكثر بطئاً[٦٨] .

ويمكن تقسيم التطور الاقتصادي الذي تم في البلاد إلى فترتين الأولى تمتد من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥، أما الفترة الثانية فقد امتدت من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م وقد تميزت بوضع الخطة الخمسية .

المرحلة الأولى

فقد ظل أسلوب التقتير المتأصل والخشية من عواقب التحديث والتطوير يحولان دون تحقيق أي تحسن في مستوى معيشة المواطنين إلى أن أطل عهد جديد بمجيء السلطان قابوس بن سعيد ليضع قواعد النهضة الحديثة .

حاولت الحكومة الجديدة بث روح العصر في جميع مرافق الحياة، فقد قامت السلطات العُمانية بتنفيذ سياسات تنموية تحمل سمة الطفرة هادفة من ذلك إلى تثبيت

استقرار الوضع الداخلي الذي بدأ يتململ بسبب سوء أحواله وبالتالي وقف المد الثوري الذي بدأت شرارته في ظفار[٦٩] . وخلال هذه الفترة اتجهت الجهود لإنعاش الاقتصاد العُماني إذ لم تكن في السلطنة آنذاك أي مقومات تساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وعلى رأسها الإيرادات النفطية . لذا فقد تركزت الجهود خلال تلك الفترة نحو إقامة وتطوير الأجهزة الإدارية وإنشاء البنية الأساسية لتوفير الخدمات الضرورية لعملية التنمية . فقد عملت الحكومة جاهدة لتجهيز السلطنة بشبكة كبيرة وحديثة من الطرق والموانئ لتكون شرياناً للحياة الاقتصادية في البلاد[٧٠]، وكانت قد أنشأت عدداً من الطرق من أجل ربط البلاد بشبكة حديثة من المواصلات تدعم حركة العمران وتسهل انتقال المواطنين وتضمن سرعة وصول الخدمات إلى كل أنحاء البلاد، كالطريق بين مطرح وصحار الذي يبلغ طوله ٢٣٥ كم وبدأ العمل به عام ١٩٧١م واكتمل عام ١٩٧٣ وفائدة هذا الطريق في أنه جعل مدينتين رئيسيتين تصبحان جارتين فهو يمر بالكثير من القرى على طول ساحل الباطنة وساهم في وصل منطقة الساحل كلها بالميناء الجديد في مطرح والذي أطلق عليه اسم ميناء قابوس[٧١] .

وعلى صعيد المواصلات البحرية لم يكن في السلطنة قبل عام ١٩٧٠ سوى ميناء الفحل في شمال مسقط المخصص لعمليات شركة تنمية نفط عُمان . أما البضائع الواردة إلى البلاد فكانت تصل إلى السلطنة إما عن طريق ميناء راشد بدبي، أو عن طريق مينائين في مسقط وصلالة، حيث كانت السفن تقف في عرض البحر وتنقل البضائع بواسطة سفن صغيرة لعدم وجود أرصفة حديثة . لذلك فقد بني ميناءان حديثان ليغطيا متطلبات النقل البحري والتجارة الدولية فكان الميناء الأساسي هو ميناء قابوس وقد تم افتتاحه في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٧٤م بالإضافة إلى ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية الذي منح عقد العمل به إلى شركة هيوجتف (Hochtief) الألمانية الغربية وقد استثمرت أكثر من ١٩,٤ مليون دولار في مشروع الإنشاءات، ويتوقع للميناء أن يستوعب أكثر من مليون طن من الحمولة سنوياً ويوفر المشروع فرصة عمل لـ مائة رجل من العُمانيين[٧٢]، وستقوم شركة هيوجتف ببناء أربعة مراسي عائمة للبضائع ومدرج لهبوط الطائرات ورصيف ممتد في البحر للنفط و٣٠٠٠ متر مربع من السقائف[٧٣] .وفيما يخص المطارات فقد أنشئ مطار السيب الدولي عام ١٩٧٣ وهو قادر على استقبال أضخم الطائرات . وتم تزويد مطار

صلالة كذلك بأحدث الأجهزة الإلكترونية التي تساعد الطائرات على الهبوط والإقلاع آلياً وخاصة في مواسم الضباب[٧٤] .

وتبين السياسات الاقتصادية للسلطنة إعطاء أهمية للقطاع الصناعي بهدف تنويع مصادر الدخل القومي وفي سبيل ذلك قامت الحكومة بتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاتجاه إلى التصنيع وذلك بتقديم العون المالي والتسهيلات الائتمانية وإصدار قانون تشجيع قدوم الرأسمال الأجنبي[٧٥] .

والجدير بالذكر أن الخطط الأولية للصناعة قد تركزت على إقامة عدد محدود من المشروعات الصناعية الكبرى كمجمع للنحاس ومصنع للأسمنت ومصفاة لتكرير النفط بالإضافة إلى التركيز على المشروعات الصناعية الصغيرة التي يتوفر لها سوق محلية وإقليمية مثل صناعة البلاستك والمنظفات الصناعية والدوائية والبطاريات . وقد بلغ الدخل القومي بمجال الصناعة ٢,١ مليون ريال عُماني في عام ١٩٧٥ وارتفع ليصبح ٤ ملايين ريال عُماني في عام ١٩٧٦[٧٦] .

إلى جانب مورد النفط والصناعة حظي قطاع الزراعة والصيد باهتمام كبير نسبياً بعد تولي السلطان قابوس الحكم حيث عبر عن ذلك بقوله : "هي أساس ثروتنا في المستقبل ونحن نهتم بها ونعمل على تنفيذ شبكة واسعة لتصل إلى مواطن الإنتاج وبذلك نتغلب على مشاكل النقل في بلادنا الشاسعة[٧٧] . ويستوعب قطاع الزراعة ٨٠٪ من حجم قوة العمل العُمانية وهو القطاع المسئول عن توفير الجزء الأكبر من السلع الغذائية للسكان وبخاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها بصفة رئيسية على إنتاجهم الذاتي من المواد الغذائية[٧٨] . كما يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدراً مهماً لرأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي وعلى هذا فالزيادة في نقل عوائد النفط إلى القطاع الزراعي سوف تسهم في زيادة الثروة الإنتاجية النهائية للبلاد[٧٩] .

ويشكل الماء مشكلة في غاية الخطورة بالنسبة للتنمية الزراعية فقد عملت وزارة الزراعة والثروة السمكية على إيجاد وتطوير مصادر مياه جديدة إلى جانب تحسين وسائل الري التي كانت تعتمد إلى حد كبير على نظام الأفلاج العُمانية وبناءً على هذه السياسة ، فقد تم في عام ١٩٧٠ بدء تشغيل شبكة توزيع المياه التي تشمل منطقة مسقط ومطرح

بأكملها، وتم إنشاء نظام توريد الماء في صلالة عام ١٩٧٢م وأنشئت شبكة لتوزيع الماء تشمل المنطقة الممتدة من المعمورة إلى ريسوت وقد بدأت عام ١٩٧٢ عمليات مسح مستمرة لتحديد مصادر المياه . وتم خلال عام ١٩٧٥ بناء معمل لتحلية مياه البحر(٨٠) .

حظيت الزراعة باهتمام السلطان قابوس حيث عبر عن ذلك في أكثر من قول ومن ذلك قوله : "إن تشجيع الزراعة والمساعدة على التوسع فيها من الأولويات الرئيسية لحكومتنا فاعتباراً من هذا اليوم ترفع القيود المفروضة على استيراد وامتلاك جميع أنواع الآلات الزراعية بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١ وقد أمرنا أن يعاد تشغيل المزرعتين التجريبيتين في نزوى وصحار بأسرع وقت ممكن لكي يقوما بدورهما كاملاً للإسراع في تقدم الزراعة(٨١) وكانت هاتان المزرعتان التجريبيتان وقد أنشئتا في أوائل الستينات إلا انهما لم تكونا منتجتين وبدأ ذلك في عام ١٩٧٣ . وتم خلال السنوات الثلاث الأولى من السبعينات افتتاح ثلاث محطات للبحوث الزراعية الأولى في وادي قريات في المنطقة الداخلية والثانية في الرميث بجنوب الباطنة والثالثة بصلالة .

وقد شهدت السنوات الخمس الأولى من النهضة التي بدأت في عام ١٩٧٠ اهتماماً بالثروة السمكية حيث أنشأت إدارة للأسماك وألحقت بالإدارة العامة للصناعات لوزارة التنمية تنفيذاً لسياسة الحكومة بالتعجيل لتنمية الثروة السمكية في البلاد . ففي عام ١٩٧٣ وقعت عُمان عقداً مع شركة مارديلا (Mardilla) من كاليفورنيا بقيمة ٢ مليون دولار للإعداد لدراسة وجرد كل موارد السمك في المناطق القريبة والبعيدة من الساحل . وقامت الحكومة بعد هذا المسح بالانتقال إلى مرحلة تكثيف عمليات صيد الأسماك حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية مشروع مطرح لاستغلال الثروة السمكية مع شركة أرابكو (Arabco) النيوزيلندية في عام ١٩٧٥ وسيقوم المشروع بتوفير مستودعات تبريد بطاقة ٣٥٠٠طن ومصنع للثلج طاقته ٣٦ طناً وتوفير خمس شاحنات مبردة(٨٢) . ساهم قطاع الزراعة والأسماك بحوالي ٢٠,٢ مليون ريال عُماني في الناتج الإجمالي لعام ١٩٧٥ مقابل ٦,١٦ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٠(٨٣) وبذلك تكون مساهمة هذا القطاع قد تضاعفت .

الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ – ١٩٨٠م

كان المشجع على الخروج بالخطة الخمسية الأولى هو زيادة إيرادات النفط وكذلك زيادة حصة الحكومة في صناعة النفط، وقد وصلت إلى ٤٤,٤ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٠م وإلى ٤٩,٦ مليون في عام ١٩٧٢، وعقب اشتراك الحكومة في رأسمال امتيازات النفط عام ١٩٧٤ ارتفعت عوائد النفط بحيث وصلت إلى ٢٩١,٥ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٤[٨٤] وفي أواخر عام ١٩٧٤ أنشأت عُمان مجلس التنمية كي تنمي وتطور خططها وسياستها المتصلة بالتنمية الاقتصادية وتم إعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية[٨٥] وكانت تعتمد أساساً على عوائد النفط من أجل التمويل وكان الهدف من خطة التنمية :

١ – العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جانب الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل .

٢ – زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك .

٣ – توزيع الاستثمارات جغرافياً بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدماً في الوقت الحاضر .

٤ – دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية إلى مراكز التجمع السكانية الكثيفة والمحافظة على البيئة .

٥ – الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصراً حيوياً لازماً لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه[٨٦] .

التطورات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الأولى

المرحلة الثانية [١٩٧٦ - ١٩٨٠]

شهدت الهياكل الاقتصادية منذ تطبيق الخطة الخمسية تطورات كبيرة فبالنسبة لقطاع النفط ونتيجة لاتباع الحكومة سياسة اجتذاب الشركات النفطية فقد عقدت عدة اتفاقيات مع شركات جديدة للتنقيب عن النفط، كما تم تعديل الحوافز اللازمة لمضاعفة جهود التنقيب والاستكشاف وقد نجحت هذه الجهود فعلاً في زيادة رصيد الاحتياطي من النفط[٨٧] .

ونظراً لعدم وجود مصفاة للنفط في عُمان كان يتم تصدير إنتاجها من النفط الخام بالكامل ونتيجة لذلك وافقت الحكومة في عام ١٩٧٩ على إنشاء مصفاة بطاقة ٥٠ آلف برميل يومياً في ميناء الفحل قرب مسقط[٨٨] .

وفي عام ١٩٧٩ تم افتتاح مصنع لتسييل الغاز الطبيعي من الغاز المصاحب في يبال بطاقة إنتاجية سنوية قدرها ٣٥٠٠ برميل يومياً من الغازولين الذي يضاف إلى النفط الخام لرفع درجة جودة النفط الثقيل وزيادة معدل الإنتاج اليومي منه، وهناك مشروعان آخران لتسييل الغاز الطبيعي في كل من الفهود وسيح نهيدة بالإضافة إلى مصنع آخر في حقل سمحة في بوتال[٨٩] .

شهد قطاع الصناعة قفزة هائلة نتيجة دعم الحكومة له حيث وفرت الحوافز الضرورية له لضمان الاستثمار في المشاريع الصناعية . وذلك بالاعتماد على بنك التنمية[٩٠] كآلية لتمويل المشاريع الصناعية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أفرزت الخطة الخمسية الأولى أنه لابد من تدريب قوة العمل العُمانية من حيث وضع برامج تدريب مكثفة وتوجيهها إلى القطاعات ذات القوة العاملة الكبيرة .

وازداد الطلب على صناعة مواد البناء والإنشاء نتيجة بناء المطارات والمساكن والمدارس والمستشفيات مما تطلب زيادة الطلب على الأسمنت، ولما كانت المواد الخام

الداخلة في صناعته متوافرة كحجر الكلس[٩١] . فقد أنشئ مشروع شركة أسمنت بورتلاند عُمان، وهي شركة تمتلك غالبية رأسمالها الحكومة ويمتلك الباقي مستثمرون أجانب . وكانت تكلفة المشروع ٢٧,٣ مليون ريال عُماني وتم إعداد دراسة ثبت من خلالها جدارة المشروع الاقتصادية وبدأ الإنتاج عام ١٩٧٨[٩٢] . وتم إنشاء شركة صناعة مواد البناء عام ١٩٧٧ برأسمال مشترك قدره ١,٧ مليون ريال عُماني موزع بين القطاع الخاص العُماني بنسبة ٥٥٪ والقطاع الخاص الكويتي بنسبة ٤٥٪ وتهدف الشركة لصناعة الطابوق الرملي والجيري والأسمنتي وإنتاج المواد الخرسـانية وأنابيب الأسمنت والأبنية الجاهزة[٩٣] .

وتم في العام نفسه تأسيس شركة سادولين للأصباغ برأسمال قدره ٢٠٠ آلف ريال عُماني موزع بين القطاع الخاص في كل من سلطنة عُمان ٦٢,٥٪ ودولة الإمارات العربية المتحدة ١٢,٥٪ وشركة سادولين الدانمركية للأصباغ ٢٥٪ ويقع مصنع الشركة في منطقة الخوير . بدأت الشركة إنتاجها عام ١٩٧٧ وهي تقوم بإنتاج ٧٨٠ آلف لتر من الأصباغ سنوياً[٩٤] ومن الواضح أن القفزة الصناعية التي شهدتها الخطة الخمسية الأولى ترجع إلى قانون تنظيم وتشجيع الصناعة الذي صدر عام ١٩٧٨م حيث جاء فيه :

أ – إعفاء المنشآت الصناعية المسجلة أو المرخصة إعفاءً جزئياً أو كلياً من جميع الضرائب بما فيها ضريبة الدخل أو أية ضريبة أخرى قد تفرض في المستقبل ولخمس سنوات قابلة للتجديد .

ب _ الإعفاء كلياً أو جزئياً من دفع الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية .

جـ – إعفاء صادرات منتجات الصناعة المحلية من أية رسوم أو ضرائب مفروضة عليها[٩٥] .

ونتيجة لهذا الاهتمام بقطاع الصناعة فقد ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي خلال الأعوام الأولى من الخطة الخمسية الأولى بالقياس بعام ١٩٧٥ حيث بلغ ١٩٠,٤٪ لعام ١٩٧٦ و ٣٩٥,٢٪ لعام ١٩٧٧ وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي فوصلت

عام ١٩٧٩ إلى ١٤,٢ مليون ريال عُمـــاني بعد أن كانت ٢,١ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٥[٩٦] .

أما القطاع الزراعي فتم في سياق الخطة الخمسية الأولى تحسين أنظمة الري وأساليب الزراعة الحديثة في عُمان عن طريق إنشاء محطات للبحوث الزراعية وتوفير المعدات الحديثة حيث وصل عدد الحقول الإرشادية إلى ١٤٥٠ حقلاً منتشرة في مختلف المناطق الزراعية في السلطنة[٩٧] .

ومن المشاريع الزراعية الأخرى شركة مزارع الشمس العُمانية التي تأسست عام ١٩٧٨ كشركة مساهمة عُمانية برأسمال قدره ٢٠ مليون ريال عُماني ما بين وزارة الزراعة والأسماك بنسبة ٦٩٪ ومؤسسة الزبير ١٪ وشركة أنترو — أجرو السويسرية (Intro Agore) بنسبة ٣٠٪.[٩٨] ويهدف المشروع إلى تنمية الإنتاج الزراعي وتصنيع المنتجات الزراعية ومساعدة المزارعين في تنمية إنتاجهم الزراعي[٩٩] . وقدمت الدولة مساعدات قيمة للمزارعين خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى فقد تحملت ٥٠٪ من قيمة الأسمدة التي توزع على الفلاحين وحصل المزارعون على دعم مقداره ٢٠ ريالاً عُمانياً عن كل فدان يزرع من المحاصيل التي تشجع الحكومة على زراعتها كالقمح بالإضافة إلى ذلك فإن بذور هذه المحاصيل تقدم للمزارعين مجاناً بينما تباع لهم بذور المحاصيل الأخرى بسعر قدره ٢٥٪ من كلفتها . إضافة إلى قيامها بتزويد المزارعين بالمبيدات بأجر رمزي عن طريق فرق تابعة للمراكز الإرشادية[١٠٠] .

وشجعت الحكومة المزارعين على استخدام أساليب الميكنة الحديثة من خلال استخدام الجرارات والمحاريث والمعدات الحديثة وأتاحت لهم تملك هذه المعدات بتقديم دعم قدره ٢٥٪ من قيمة هذه المعدات ، وعدت الثمن الباقي قرضاً يسدد في خمس سنوات . وفي عام ١٩٨٠م أصدر السلطان قابوس أمراً يعفي المزارعين من ديونهم لقاء الجرارات والمحاريث التي اشتروها[١٠١] .

وعملت الحكومة في إطار برنامجها للنهوض بالقطاع الزراعي بإنشاء مركزين للتسويق الزراعي في روي وصلالة لاستقبال منتجات المزارعين من الخضر والفواكه ويقوم

المركز بتسويق الإنتاج الوارد إليه إلى السوق المحلي طبقاً للأسعار التي يحددها العرض والطلب وينقل الفائض إلى مركز التسويق بالعاصمة(١٠٢) .

وأهم ما يميز الزراعة بسلطنة عُمان هو زراعة نخيل التمر المتعدد الأصناف حيث تصل أصنافها إلى ٢٥٠ صنفاً من التمور، من أجل هذا عملت الحكومة على التعاقد مع شركة تعليب الأغذية الأمريكية وأنشأت الشركة مصنعين في الرستاق ونزوى من أجل تعبئة وتصدير التمور في علب كرتونية(١٠٣) .

وشهد قطاع صيد السمك تقدماً كبيراً خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى حيث قامت الحكومة بإعطاء امتياز لصيد الأسماك في أبريل (نيسان) عام ١٩٧٦ إلى شركتين يابانيتين هما تايو وينتشو أياوا (Tayo Wintshow Eyawa) لسنة قابلة للتمديد لثلاث سنوات أخرى لصيد السمك في المياه العميقة في المنطقة ما بين جزيرة مصيره وجزر كورياموريا، وتحصل حكومة السلطنة على ٤٠٪ من الكميات التي يجري اصطيادها من السمك تاركة الباقي للشركتين(١٠٤) . وتم خلال العام نفسه إنشاء صندوق تشجيع الصيادين(١٠٥)، ويقدم الصندوق نسبة ٢٥٪ من قيمة القارب التي توزع من الصندوق على الصيادين كهبة وما يتبقى من القيمة يعد قرضاً يسدد خلال ثلاث سنوات(١٠٦) .

وفي عام ١٩٧٧ انتهى امتياز الشركتين اليابانيتين وبدأ امتياز آخر لصيد السمك بين حكومة السلطنة وشركة أعالي البحار الكورية لصيد الأسماك المحدودة Fish Hunting Limited) بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨(١٠٧)، تقوم الشركة الكورية بموجب هذا الامتياز بتدريب ٤ عُمانيين على متن كل سفينة من سفنها وقامت الشركة أيضاً بتدريب العمانيين على الأعمال الإحصائية، وبناء مجمع للإنتاج السمكي بالقرب من ميناء قابوس بطاقة ثلاثة أطنان يومياً . وأخذ المشروع شكل شراكة حكومية حيث تمتلك حكومة السلطنة ٦٠٪ من الأسهم والشركة الكورية ٤٠٪ المتبقية(١٠٨) .

وفي عام ١٩٨٠ تم إنشاء شركة الأسماك الوطنية العُمانية(١٠٩)، وكان نصيب الحكومة ٢٠٪ بينما بلغ نصيب القطاع الخاص من المواطنين ٨٠٪ وأنشئ في السنة نفسها مجلس الثروات المائية الذي اختص بوضع الأنظمة لتنظيم حرفة الصيد ولترخيص القوارب مما يجعل مهنة الصيد أكثر تنظيماً(١١٠) .

أثر النفط على الأوضاع الاجتماعية

إذا كان جوهر التنمية الاقتصادية هو بناء الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي فإن جوهر التنمية بصورة عامة هو بناء الإنسان السليم عقلياً وجسمياً وأن هذه التنمية لا تعطي مردودها إلا عن طريق توفر الخدمات الاجتماعية التي تعد الأساس الذي لا غنى عنه لتأهيل الموارد البشرية لمارسة النشاط الاقتصادي الإنتاجي، ولذلك شهد قطاع الخدمات ثورة كبيرة بمعنى الكلمة قياساً لما كان عليه قبل عام ١٩٧٠ وقد مست ثورة الخدمات المجالات الآتية(١١١) :

أولاً – التعليم :

المدرسة كمؤسسة عصرية لم يكن لها وجود في عُمان وإنما كان التعليم يعتمد على الكتاتيب وحلقات الدرس في المساجد، وفي عام ١٩٤٠ أنشئت أول مدرسة ابتدائية هي المدرسة السعيدية في مسقط وبهذه المدرسة بدأ نمط جديد من التعليم يأخذ طريقه حيث أن مبنى المدرسة نفسه صمم خصيصاً لهذه الغاية فكان يشتمل على غرف متعددة للإدارة والمدرسين والفصول الدراسية(١١٢) . وفي عام ١٩٤٨ أنشئت مدرسة للبنات استمرت عامين ثم أغلقت بعد ذلك . وفي عام ١٩٥١ افتتحت المدرسة السعيدية بصلالة . وفي عام ١٩٥٩ افتتحت المدرسة السعيدية بمطرح(١١٣)، وبقيت هذه المدارس الثلاث دون زيادة حتى العام الدراسي ١٩٦٩ – ١٩٧٠(١١٤) وتضم المدارس الابتدائية الثلاث ٩٠٠ طالب و٣٠ مدرسا(١١٥) .

ومع الوقت تبدل الوضع وبخاصة بمجيء السلطان قابوس بن سعيد للحكم حيث طرأ توسع في مجال التعليم بمختلف مراحله وأنواعه للمواطنين كافة على اختلاف أعمارهم وأجناسهم، فشهد عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ افتتاح ١٢ مدرسة للأولاد وثلاث مدارس أخرى مشتركة للذكور والإناث، وضمت مدارس الأولاد ٥,٨٠٥ طلاب والمدارس

المشتركة ١,١٣٦ طالبة فكان المجموع ٦,٩٤١ طالباً[١١٦] . ورافقت هذه الزيادة في فتح المدارس النقص في عدد المؤهلين للتعليم فيها من المعلمين العُمانيين مما جعل من الضروري الاستعانة بمعلمين من بلدان عربية[١١٧] فوصل عدد المعلمين في عام ١٩٧٢ إلى ٤٥ معلماً مصرياً و٢٣ معلماً فلسطينياً[١١٨] وذلك في ضوء سياسة السلطان الرامية إلى الاهتمام بالتعليم حين قال : "أيها المواطنون . لقد كان التعليم أهم ما يشغل بالي وأنا أراقب تدهور الأمور من داخل بيتي الصغير في صلالة ورأيت أنه لابد من توجيه الجهود في الدرجة الأولى إلى نشر التعليم"[١١٩] . وصل عدد المدارس في العام الدراسي ١٩٧٢ — ١٩٧٣ إلى ٧٢ مدرسة وعدد الطلبة ٢٤,٤٨٣ طالباً وطالبة[١٢٠]، وازداد عدد المدارس في العام الدراسي ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ليصل إلى ١١١ مدرسة يدرس فيها ٢٧,٦١٩ طالباً و ٧٨٧٤ طالبة[١٢١] .

واجهت المسيرة التعليمية عقبة كبيرة وهي الأمية التي تمثل أهم المعوقات الأساسية لعملية التنمية[١٢٢]، وتم مواجهتها تحت شعار (التعليم للجميع) وأصبح بهذا التعليم متاحاً للجميع دون أية قيود بسبب العمر أو الجنس، وتم في العام نفسه افتتاح أول مجموعة لمراكز محو الأمية وجذبت إليها هؤلاء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وقد التحق بهذه المراكز ٣٥٨٧ دارساً ودارسة[١٢٣] وفي ظل الخطة الخمسية الأولى توسع المجال التعليمي أكثر حيث ازدادت أعداد الطلبة المقبولين في المدارس إلى ٦٥,٨٧٦ تلميذاً ومنهم ١٩,١٧٩ من الإناث في المرحلة الابتدائية و ٢٣٢٢ طالباً منهم ٤٠٣ من الإناث في المرحلة الإعدادية و ٣٣٧ طالباً وطالبة منهم ٨٥ من الإناث في المرحلة الثانوية وذلك في العام الدراسي ١٩٧٦ — ١٩٧٧ وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى بعد أن كانت أعداد الطلبة ٩٠٠ طالب في العام الدراسي ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . ولم يكن للتعليم الثانوي وجود آنذاك[١٢٤]، وارتفع عدد المدارس من ثلاث مدارس ابتدائية للعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ إلى ٢٤٩ مدرسة ابتدائية وثانوية في العام الأول للخطة وارتفع عدد أعضاء الهيئات التدريسية من ٣٠ معلماً عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٦٤ معلماً من الذكور والإناث ومنهم ٣٤٦ معلما عُمانياً خلال عام الخطة الأول وارتفعت ميزانية الوزارة فكانت مليون ريال عُماني عام ١٩٧١ وارتفعت إلى أكثر من خمسة عشر مليون ريال عُماني عام ١٩٧٦[١٢٥] .

وفي العام ١٩٧٧ أنشأت الحكومة مراكز لتعليم اللغة العربية تحدثاً وكتابة للعُمانيين العائدين بعد تبدل الوضع عما كان عليه عند رحيلهم(١٢٦) وتم في العام نفسه مسألة إعداد مناهج عُمانية حيث اقتضت ظروف السلطنة في بداية النهضة التعليمية الاستعانة بالكتب الدراسية المستخدمة في بعض الدول العربية، إلا أنه مع تطور التعليم بدأت الوزارة بإعداد مناهج عُمانية تنبثق أساساً من واقع المجتمع العُماني وبيئته .

وتم تطبيق المرحلة الأولى في قضية المناهج في العام الدراسي ١٩٧٨ — ١٩٧٩م أما المرحلة الثانية فطبقت في العام١٩٧٩ — ١٩٨٠(١٢٧) أما الجامعة في عُمان فقد بدأ العمل بها في عام ١٩٨٠، وقد فتحت في عام ١٩٨٥(١٢٨) .

ثانياً : الصحة

لم تكن في السلطنة قبل يوليو (تموز) ١٩٧٠م خدمات يمكن أن يطلق عليها اسم الخدمات العلاجية بمعناها الفني الصحيح، فلم يتعد كل ما كان موجوداً في ذلك الوقت سوى مستشفيين في منطقة العاصمة إحداهما مستشفى عام والأخرى مستشفى للولادة في مسقط تابعتين للإرسالية الأمريكية(١٢٩) وكانت المستشفيات تضم ١٢ سريراً فقط(١٣٠) وقدر عدد العاملين في قطاع الصحة ثلاثة عشر شخصاً فقط في عام ١٩٧٠(١٣١) .

ومن الأمراض التي كانت منتشرة مرض التراخوما وهو مرض يصيب العيون، والملاريا لاسيما في منطقة ظفار الرطبة . وكانت معالجة الأمراض تتم بواسطة أطباء القبائل الذين يستعملون علاجات تقليدية في معالجة مرضاهم . وكان السلطان سعيد بن تيمور قد خطط لبناء ثلاث مستشفيات إحداها في تنعم في منطقة الفهود التي اكتشف فيها النفط، والثانية في صلالة، والثالثة في روي لكن بالرغم من تخطيط السلطان للمستشفيات فإنه ربما لم يسعفه الزمن لإكمالها(١٣٢) .

ومع مطلع العهد الجديد وانطلاقاً من المبدأ الذي أرساه السلطان قابوس وهو أن (الصحة لكل مواطن)(١٣٣)، تم إنشاء أول وزارة صحة في السلطنة بتاريخ ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٧٠ وقد أخذت الوزارة على عاتقها نشر الخدمات الصحية في جميع أرجاء

السلطنة وتقديمها للمواطنين بالمجان . وأدخلت تحسينات على العيادات الخارجية لمستشفى مسقط وأصبحت تضم ٢٠ سريراً[١٣٤] .

واجهت وزارة الصحة الأمراض المنتشرة في السلطنة ومنها مرض التراخوما الذي كان يؤثر عل ٩٠٪ من الناس . واستطاعت القضاء على الكوليرا، وانخفضت نسبة التراخوما إلى ٥٪ لكن المشكلة التي واجهت وزارة الصحة هي النقص في الكادر الطبي العُماني، فكان معظم الأطباء والمرضين هم من خارج السلطنة وكان معظمهم من الهند وباكستان، ولهذا بادرت الوزارة إلى إنشاء مدرسة للتمريض في عام ١٩٧٠ وفي الوقت نفسه قامت سلطنة عُمان بإرسال مجموعة من الطلبة العُمانيين لدراسة الطب في الخارج لحين بناء كلية للطب في السلطنة[١٣٥] .

وفي ٤ مايو (أيار) ١٩٧١ انضمت وزارة الصحة إلى منظمة الصحة العالمية لزيادة التعاون الطبي بينهما[١٣٦] . وفي عام ١٩٧٢ تم افتتاح مستشفى النهضة بمنطقة العاصمة الذي ضم الأقسام التخصصية للأمراض الباطنية والعيون والأسنان كما أنشئت ثلاث مستشفيات جديدة في صلالة والرستاق ونزوى . وفي عام ١٩٧٣ تم افتتاح أربع مستشفيات جديدة في سمائل وصور وصحار والبريمي بالإضافة إلى ثمانية مراكز صحية في كل من بهلا وسناو أبرا وبلاد بنو بوعلي وبلاد بنو بوحسن وخصب والبيعة ومنطقة شبه جزيرة مسندم . وافتتح في العام نفسه تسع عيادات جديدة في المنطقة الجنوبية[١٣٧] وفي عم ١٩٧٤ افتتح مستشفى خولة للولادة في منطقة العاصمة الذي ضم ١٧٠ سريراً .

وشهد عام ١٩٧٥ افتتاح ١٤ مركزاً للولادة في المناطق النائية، وافتتاح ثلاث عيادات جديدة، وبدأ في الوقت نفسه العمل في الوحدات الطبية المتنقلة التي كانت تنطلق من المستشفيات والمراكز الصحية لكل مناطق السلطنة لتقديم الخدمات المطلوبة إلى سكان المناطق البعيدة[١٣٨] وشهد عام ١٩٧٦ أول أعوام الخطة الخمسية الأولى للتنمية، افتتاح السلطان قابوس لمستشفى جديدة في المنطقة الجنوبية سمي مستشفى قابوس بصلالة الذي ضم ٣٠٠ سرير في جميع التخصصات ليحل محل المستشفى القديم في صلالة كما تم افتتاح مركز صحي في مصيرة وكذلك أربعة مراكز للولادة، وعيادات صحية في مختلف مناطق السلطنة[١٣٩] .

وفي عام ١٩٧٧ تم افتتاح التوسع الجديد لمستشفى النهضة في العاصمة الذي ارتفع بعدد الأسرة إلى ١٧٥ سريراً لتخصصات الأمراض الباطنية والأطفال والعيون والأنف والأذن والحنجرة،كما احتوى التوسع على مختبر باثولوجي مركزي وبنك للدم[١٤٠] وخلال العام نفسه تم إنشاء مديرية عامة للصيدلة والتجهيزات الطبية وأخذت تعمل على تأمين الخدمات الصيدلانية في المؤسسات الصحية وتأمين شراء الأدوية واللوازم الطبية التي تحتاجها[١٤١] . وفي عام ١٩٧٨ تم إنشاء مركز ولادة في صحم وعيادة المعمور في عبري وعيادة طوي في مدينة صور، وتم في العام نفسه وتحديداً في ١٩٧٨/٥/١ تنظيم مناوبات الصيدليات الخاصة في منطقة العاصمة وذلك لتأمين الخدمة الصيدلانية للمواطنين بصفة دائمة ليلاً ونهاراً عن طريق تحديد أسماء الصيدليات المكلفة بالخدمة الليلية أو خلال فترة الظهيرة والعطل الرسمية[١٤٢] . وخلال عام ١٩٧٩ تم افتتاح تسع عيادات صحية في مختلف مناطق السلطنة، كما تم في عام ١٩٨٠ افتتاح توسعات جديدة في مستشفيات صور وصحار ونزوى[١٤٣] .

ثالثاً : المرأة

لقد شاركت المرأة العُمانية في العمل التاريخي والاجتماعي والثقافي إذ أن دورها ومساهمتها لا يختلف عن مساهمة المرأة العربية، فكانت الشاعرة كثريا بنت راشد الوائلية والزعيمة كالشعشاع ابنة الإمام جابر بن زيد وهو زعيم لإحدى القرى في ضواحي نزوى[١٤٤] . أما في الميدان الاقتصادي فلم يقتصر دور المرأة في إنجاب الأطفال وتربيتهم بل تعدت ذلك لتشمل رعاية الحيوانات وغزل ونسج الصوف وحياكة الملابس والمشاركة في العمليات الزراعية[١٤٥] . ومن هنا نلاحظ أن المرأة كانت منتجة ومسئولة عن العمل المنزلي ومشاركة على نطاق واسع في الأعمال خارج المنزل واحتلت في إطار ذلك مكانة متميزة في حياة الأسرة وحظيت باحترام وتقدير بالغين نظراً لمحوريتها في نظام الإنتاج المعيشي الذي كان سائداً في الزراعة العُمانية .

غير أن هذه المكانة ظلت في إطار ملكية الأرض التي كانت من الناحية الرسمية ملكية للرجل تابعة له ومعتمدة عليه فهو الذي يمتلك مورد الرزق وأدوات العمل ولابد أن

يكون له القرار الأول في المواقف المختلفة، ويكون شأن المرأة شأن العامل الذي يقوم بمباشرة الإنتاج والتفاني في خدمة صاحب العمل، ولعل ذلك ما يفسر لنا طبيعة العلاقات الزوجية والعائلية في المجتمع العربي عموماً والمجتمع العُماني على وجه الخصوص من حيث الطاعة للسلطة الأبوية[١٤٦] .

المرأة في عهد النهضة

رفعت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما بعد عقد السبعينات من مكانة المرأة في المجتمع في إطار الأعراف والعادات الاجتماعية العُمانية بحيث أتيح لها أن تؤدي دورها بفعالية في برامج التنمية والتحديث في المجتمع، وكان التعليم هو الأداة الأساسية في التغيير[١٤٧] انطلاقاً من قول السلطان قابوس : "ولم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع"[١٤٨] . حيث كانت الفتيات محرومات تماماً من الالتحاق بأي نوع من أنواع الدراسة النظامية فلم يكن هناك مدارس للبنات قبل عام ١٩٧٠[١٤٩] . وفي عام ١٩٧٠ تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية للإناث دخلتها ٦٥٠ طالبة، أما المدارس الإعدادية فقد افتتحت أول ثانوية للإناث عام ١٩٧٣ وركزت على المقررات الأساسية للتدبير المنزلي وتطوير الفنون كالحياكة والتطريز إضافة إلى اللغات والرياضيات والعلوم[١٥٠] .

وفي ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ تم تأسيس أول جمعية للمرأة العُمانية حيث تم الاعتراف بها رسمياً وسمح لها بمزاولة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية[١٥١] . وبدأت هذه الجمعية بـ ٣٥ عضوة من المتعلمات وعملت الجمعية التي كان مقرها في العاصمة على الاهتمام برفع مستوى المرأة صحياً وأخلاقياً وثقافياً واجتماعياً . وحرصت الجمعية على عقد الدورات الخاصة بالتدبير المنزلي الحديث ودورات أخرى للحياكة . وعقدت ندوات في التوعية الصحية ورعاية الأطفال وإنشاء روضة لأطفال العُمانيات العاملات[١٥٢] وأصبحت لهذه الجمعية فروع جديدة في صلالة والبريمي وصحار، ووصل عدد العضوات في الجمعية إلى آلف عضوة وأصدرت الجمعية مجلة (العُمانية) التي تحمل برنامجاً

تثقيفياً خاصاً بالنساء يتعلق في شئون صحة الطفل وكيفيــة التعامل مع المجتمع الحديث[١٥٣] .

نتيجة لهذا الاهتمام الذي أعطي للمرأة دخلت المرأة ميدان العمل الحكومي، فلا توجد عاملة عُمانية واحدة قبل عام ١٩٧٠ في الدوائر الحكومية، وبعد سنوات من عمر النهضة ارتفع العدد إلى ٣٢٣ عاملة تتوزع على الدوائر والوزارات كالتعليم والصحة والشرطة[١٥٤] . بالرغم من حداثة ظاهرة تشغيل الإناث فإن مشروع العمال العُماني قد خصص الباب السادس من قانون العمل رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ لتشغيل النساء . ففي المادة ٨٠ حظر القانون تشغيل النساء بين الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً، وفي المادة ٨١ يحظر القانون تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وأخلاقياً والأعمال الشاقة وتناولت المادة ٨٢ — ٨٣ من القانون موضوع الحمل والولادة حيث قرر للمرأة العاملة التغيب عن العمل قبل وبعد الولادة لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع[١٥٥] .

وأولت وزارة العمل والشئون الاجتماعية[١٥٦] قدراً وافراً من الاهتمام بالمرأة لتمكنها من القيام بواجبها في بناء المجتمع وعملت الوزارة على تحسين أوضاع المرأة وحمايتها في حالات الترمل واليتم والطلاق والعجز والشيخوخة ضمن برنامج الضمان الاجتماعي وسنت التشريعات القانونية التي من شأنها مساواة المرأة بالرجل في الأجر والتعويض وتكافؤ آلفرص عند التعيين والترقية على أساس الكفاءة والخبرة .

وأتاحت الوزارة أمام المرأة المشاركة في الدورة الثالثة للجنة المرأة العربية عام ١٩٧٦ والدورة التدريبية للعاملات في ميدان الأسرة التي عقدت في أبوظبي عام ١٩٧٧[١٥٧] ونتج عن ذلك تغيير واضح في أوضاع المرأة العُمانية التقليدية بعد التحاقها بميادين العمل، حيث وجد اتجاه عام نحو إقامة الزوجة في إطار أسر نووية، وتأخر الزواج من أجل إتمام الدراسة وكذلك الزواج من خارج القبيلة أصبح مقبولاً لدى المرأة العُمانية ولم يعد محدداً في نظام الزواج الداخلي، والاستعانة بالخادمات والمربيات الأجنبيات في تدبير شئون الأسرة[١٥٨] .

سبلة طلال ياسين

الهوامش

١ – قابوس بن سعيد : ولد قابوس الإبن الوحيد للسلطان سعيد من زوجته الثانية ميزون في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠م في صلالة وأمه هي ابنة الشيخ أحمد علي وهو من أكبر البيوتات لقبيلة محاسنة في شرق ظفار، تلقى قابوس في سنواته المبكرة تعليماً أولياً لمبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي على يد معلمين تقليديين ثم التحق بالمدرسة الابتدائية وهي المدرسة السعيدية بصلالة . وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨ أرسله والده إلى بريطانيا لتلقي تعليمه في إحدى المدارس الخاصة (سافوك) لمدة سنتين في لندن ثم التحق في عام ١٩٦٠ بالأكاديمية الملكية العسكرية ساند هيرست حيث أمضى فيها عامين اكتسب خلالهما معارف مختلفة وتفاعل مع الحياة الغربية وبعد تخرجه خدم في قواعد الجيش البريطاني الموجودة في ألمانيا الغربية بصفة ملازم ثان وقبل عودته إلى عُمان قام بجولة بحرية على يخته الخاص استغرقت عدة شهور في مناطق مختلفة من العالم ثم عاد إلى وطنه عام ١٩٦٤م . رياض جاسم محمد الأسدي، سياية التحديث في عُمان ١٩٧٠ – ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، البصرة، ٢٠٠١، ص٣٧ .

٢ – محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، ١٩٨٤، ص١٨٩ .

٣ – جمال زكريا قاسم، الخليج العربي – دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ . المصدر السابق ص٣٠٨ .

٤ – جمال زكريا قاسم، المصدر نفسه، ص٣٠٨ .

٥ – مجلة أخبار شركتنا، العددان الثالث والرابع، ١٩٩٠، ص١٨ .

٦ – وبعد جهود مضنية وعمل دؤوب استمر ٦ أشهر تمكن موظفو الشركة بالتعاون مع شركة ريد أدير الأمريكية من السيطرة على البئر سيطرة تامة وذلك في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١ .

٧ – الموقعة بين حكومات المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وأبوظبي وقطر، من جهة وبين ٢٢ شركة عالمية من جهة أخرى، ونصت الاتفاقية على زيادة ٣٣ سنتاً في سعر النفط المعلن لكل برميل للنفط الخام الذي تبلغ درجة كثافته النوعية ٤٠ درجة حسب مواصفات

معهد البترول الأمريكي للخليج العربي بالإضافة لزيادة سنتين لكل برميل مقابل فروق الشحن . حول ذلك أنظر أحمد الصباب، المملكة العربيـــة السـعودية وعالـم البترول، جدة ١٩٧٩، ص١٨٥ .

٨ – بدعوة من الحكومة العراقية عقد اجتماع في بغداد في آلفترة الواقعة بين ١٠ و١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠ حضره ممثلون عن البلاد الكبرى المصدرة للنفط وهي إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا وقرروا في اجتماعهم تأسيس الأوبك O.P.E.C لتنسيق وتوحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء والمحافظة على مصالحها . للمزيد من التفصيل حول أوبك ينظر : مانع سعيد العتيبة، أوبك والصناعة البترولية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٧٥ .

٩ – مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤٥، في ٢٦ يونيو (حزيران) عام ١٩٧١، ص٨ .

١٠ – ملحق صحيفة الوطن العُمانية، ٢٠ مارس (أذار) ٢٠٠١، ص٧ .

١١ – وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ – وزارة النفط والمعادن ، سلطنة عُمان ١٩٩٠، ص٢٨ .

١٢ – أحمد الصباب، المصدر السابق، ص١٨٥ .

١٣ – مبدأ المشاركة : اعتمدت المشاركة كأسلوب في العلاقات النفطية بين البلدان المنتجة والشركات المستثمرة في أول اتفاقية تم إبرامها بين العراق والشركات المستثمرة عام ١٩٢٥ . وخلال فترة الخمسينات ظهر مفهوم مبدأ المشاركة أكثر وضوحاً، ففي عام ١٩٥٨ دخلت إيران في اتفاق مشاركة مع شركة أجيب الإيطالية وعقدت السعودية في السنة نفسها أول عقد مشاركة مع الشركة اليابانية للنفط وكانت نسبة المشاركة ١٠٪ . وعقدت الشركة نفسها اتفاقية مع الكويت مقابل ٢٠٪ . عبد الرحمن منيف، مبـدأ المشاركة وتأميم البترول العـــربي، بيروت ١٩٧٣، ص٨٥ – ٨٧ .

١٤ – صلاح العقاد، البترول – أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٥٨ .

١٥ – عبد الرحمن منيف، المصدر السابق، ص١٥٥، (لمراجعة نص الاتفاقية ينظر ص١٥٥) .

١٦ – هذا وسوف تتخلى الشركة في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ عن ٣٥ آلف ميل مربع، وفي الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠ عن ٢٥ آلف ميل مربع، سعد علام ، المصدر السابق، ص٦١٧ .

١٧ – **Clements F.A. Op. Cit. P.141.**

١٨ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٥ .

١٩ — للمزيد من التفصيل حول إنتاج النفط العُماني، ينظر الجدول (١) .

٢٠ — المركز العربي للإعلام، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٥٧ .

٢١ — صحيفة الوطن العُمانية، ملحق خاص، ٢٠ مارس (أذار) ٢٠٠١، ص٧ .

٢٢ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٨ .

٢٣ — وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان، المصدر السابق، ص٢٨ .

٢٤ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢١ .

٢٥ — المصدر نفسه، ص٦٢١ .

٢٦ — المصدر نفسه، ص٦٢٢ .

٢٧ — المصدر نفسه، ص٦٢١ — ٦٢٣ .

٢٨ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٩ .

٢٩ — وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان، المصدر السابق، ص٢٨ .

٣٠ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢٤ .

٣١ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٩ .

٣٢ — راجع ص٤٤ من الرسالة .

٣٣ — وزارة النفط والمعادن، أهم المنجزات للسنوات العشر الماضية، المصدر السابق، ص٣٧ .

٣٤ — **Middle East Economic Digest, Vol.21, No. 42, in 21 Oct. 1977, P.44.**

٣٥ — وقد بلغت تكلفة المشروع ٣٥٠ آلف دولار أمريكي وتطلب مد أنابيب لمسافة ٤٤٠ كم وإنشاء محطات تقوية للضخ في حباوي وسمحة ومحطة لتوليد الكهرباء . مجلة أخبار شركتنا، العدد الرابع لسنة ١٩٥٥، ص٣٤ .

٣٦ — مجلة أخبار شركتنا، العددين ٣ و٤ لعام ١٩٩٠، ص٢٠ .

٣٧ — التسلسل الزمني لعمليات الصناعة النفطية في سلطنة عُمان، من الإنترنت، ص٥ .

٣٨ — ينظر الملحق رقم (٢) .

٣٩ — **B.R.Pridham, OmanEconomic Social and Strategic Developments, Francis Hugkes, Oil in Oman, British Library,1987, P. 169.**

٤٠ — جامعة الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٠، الكويت، ١٩٨٤، ص٨٠٩ .

٤١ — Benjamin Shwadran, Op. Cit., P. 438.

٤٢ — مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٣٣، في أبريل (نيسان) ١٩٧١،ص١ .

٤٣ — مجلة نفط العرب، السنة السادسة، العدد الثامن، مايو (أيار) ١٩٧١، ص٥٤ .

٤٤ — مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤٣ في ١٢ يونيو (حزيران)، ١٩٧١، ص١ .

٤٥ — مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٣٧، في الأول من مايو (أيار)، عام ١٩٧١، ص١ .

٤٦ — مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤١، في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٧١، ص١ .

٤٧ — دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق وأحداث — آراء سياسية، يوليو أغسطس سبتمبر، ١٩٧١، ص٨٤ . ؛ Pauline Searle, Op. Cit., P. 132

٤٨ — وهي صن أويل الأمريكية وسيجول وهوم ودويتش سشتابو .

٤٩ — مجلة عالم النفط، المجلد الخامس، العدد ٢٦ في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٧٣، ص٧ .

٥٠ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦١٨ .

٥١ — المصدر نفسه، ص٦١٩ .

٥٢ — المصدر نفسه، ص٦١٩ .

٥٣ — المصدر نفسه، ص٦٢٠ .

٥٤ — المصدر نفسه، ٦٢٠ .

٥٥ — المصدر نفسه، ص٦٢٠ .

٥٦ — مرسوم سلطاني رقم ٦١ — ١٩٧٨ يقضي بتعديل اتفاقية النفط الموقعة بين سلطنة عُمان ومجموعة صن النفطية نقلاً عن نشرة الخليج العدد ٨ بتاريخ ١٥ — ١٩٧٩/١/٣١، ص٤ .

٥٧ — المصدر نفسه، ص٥ .

٥٨ — Clements F.A., Op. Cit., P. 145.

٥٩ — دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق وأحداث وآراء سياسية — ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣، ص١٥٥٥ .

٦٠ — دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي وثائق وأحداث وآراء سياسية — يناير (كانون الثاني)، يونيو (حزيران)، ١٩٧٤، ص١٣٨ .

٦١ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢٥ .

٦٢ – مجلة نفط العرب، العدد الأول، السنة الثانية عشرة، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦، ص١٦ .

٦٣ – مجلة عالم النفط، المجلد الثامن، ٣٢/٣٣ في ٢٠ – ٢٧ مارس (أذار) عام ١٩٧٦، ص١٠ .

٦٤ – وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٦ .

٦٥ – إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (١٩١٣ – ١٩٧٥)، قطر ١٩٨٥، ص١٤٢–١٥١ .

٦٦ – حول نص الرسالة ينظر رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص٣٨١ وما بعدها .

٦٧ – إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، المصدر السابق، ص٣٣٣ .

٦٨ – المصدر نفسه، ص٣٣٢ .

٦٩ – المصدر نفسه، ص٣٣٢ .

٧٠ – طارق بن صقر النعيمي، دور التعليم في تشكيل اتجاهات الحداثة لدى أفراد المجتمع العُماني، دراسة ميدانية لمحافظة مسقط، رسالة ماجستير، غير منشورة، مسقط ١٩٩٥، ص٤٠ – ٤١ .

٧١ – دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، مؤسسة ستايسي الدولية . لندن، ص١٩٧ – ١٩٨ .

٧٢ – وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص٢٠٩ .

٧٣ – Middle East Economic Digest, Vol. 21, No. 45, in 11 Nov. 1977, P.33.

٧٤ – وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، المصدر السابق، ص١٣٠ .

٧٥ – منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، المصدر السابق، ص٣٣ – ٣٤ .

٧٦ – إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان، مصدر سابق، ص٣٣٧ .

٧٧ – حديث للسلطان قابوس مع مندوب الأهرام بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١، نقلاً عن الوثائق العربية لعام ١٩٧٢، ص٣٩٨ .

٧٨ – مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ١٩٨، يونيو (حزيران)، ١٩٨٠، ص٥٤ .

٧٩ – سالم بن محمد الشنفري، تأثير دخل البترول على التنمية الاقتصادية لسلطنة عُمان، ترجمة صالح أحمد البوسعادات، رسالة ماجستير غير منشورة، كولورادو، ١٩٨٩، ص٤٥ – ٤٦ .

٨٠ – دونالد هولي، مصدر سابق، ص٢١٩ .

٨١ – هادي حسن حمودي، الفكر الاقتصادي العُماني، سلطنة عُمان، ١٩٩٩، ص١٩٧ .

٨٢ – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطوير وتنمية إنتاج وتسويق الثروة الحيوانية الداجنة والسمكية بسلطنة عُمان، الخرطوم ١٩٧٧، ص٢٢ .

٨٣ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ٢٢١، نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٨٢، ص٣٦ .

٨٤ — سالم بن محمد الشنفري، مصدر سابق، ص٣٢ .

٨٥ — راجع الملحق رقم ٣ .

٨٦ — مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦–١٩٨٠)، سلطنة عُمان، ص٢٢ .

٨٧ — ينظر ص٧٢ من الرسالة .

٨٨ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد٢٠٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٠، ص٥٠ .

٨٩ — أحمد جاجان عباب الجميلي، سلطنة عُمان — دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٨، ص١٤٩ .

٩٠ — بنك التنمية : صدر مرسوم سلطاني رقم ٧٦/٣١ في السابع من أغسطس (آب) ١٩٧٦ بإنشاء بنك للتنمية، وتكون رأسمال البنك من عشرة ملايين ريال عُماني وبدأ البنك أعماله ابتداء من عام ١٩٧٨ وهو يضمن تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الشركات العُمانية المسجلة في السلطنة بشرط أن تكون هذه القروض مخصصة لتمويل قطاع الصناعة أو الزراعة أو الأسماك بالنفقات، للمزيد من التفاصيل عن بنك التنمية ينظر مجلس التنمية، مصدر سابق، ص٥٦ .

٩١ — دونالد هولي، مصدر سابق ص٢٠٦ .

٩٢ — مجلس التنمية، مصدر سابق، ص٥١ .

٩٣ — المركز العربي للإعلام، مصدر سابق ص٢٧١ .

٩٤ — المصدر نفسه، ص٢٧٢ .

٩٥ — للمزيد من التفاصيل حول قانون تنظيم وتشجيع الصناعة ينظر : ملامح الاقتصاد الصناعي لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٧٠ .

٩٦ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان، مصدر سابق، ص٣٤٨ .

٩٧ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، مصدر سابق، ص١٢٥ .

٩٨ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٢٣ .

٩٩ — مجلة النهضة العُمانية، العددان ١٣٥ و١٣٦ في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٨٠، ص٢٤ .

١٠٠ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، مصدر سابق، ص١٢٦ .

١٠١ — المصدر نفسه، ص١٢٦ .

١٠٢ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ١٩٨، يونيو (حزيران) ١٩٨٠، ص٥٥ .

١٠٣ — The Arab Economist, Arab Finances Corporation, Beirat, Jan. 1980, PX.

١٠٤ — Richard F. Nyrop, Arabian hand book for the (Persian) Gulf States, 1977, P.374.

١٠٥ — حديث صحفي لسعيد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن، نقلاً عن وثائق الخليج والجزيرة، لعام ١٩٧٧، الكويت — ١٩٨٢، ص٦٢٩ .

١٠٦ — فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)، ط١، بيروت ١٩٨٤، ص٨٦ .

١٠٧ — جامعة الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٨، الكويت ١٩٨٣، ص٧٠٣ .

١٠٨ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان الدولة العصرية، المصدر السابق، ص١٨١ .

١٠٩ — Calvin H. Allen, Jr., Oman the Modernization of the Sultanate, United States of America, 1987, P.97.

١١٠ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان الدولة العصرية، مصدر سابق، ص١٨٢ .

١١١ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي ...، مصدر سابق، ص٣٣٨ .

١١٢ — وزارة التربية والتعليم والشباب، لمحات عن ماضي التعليم في عُمان، سلطنة عُمان ١٩٨٥، ص٦٣ .

١١٣ — المصدر نفسه، ص٨١ — ٩١ .

١١٤ — وزارة التربية والتعليم والشباب، التقرير الإحصائي السنوي، ١٩٧٤ — ١٩٧٥، سلطنة عُمان، ص٢ .

١١٥ — Ahmed Mohamed Al Maariry, Whither Oman, 1981, P.78.

١١٦ — سعود بن سالم العنسي، التنمية والموارد البشرية في عُمان، ط١، سلطنة عُمان ١٩٩٤، ص٢٥٢ .

١١٧ — The Duchess of stalbans, where time stood still Aportait of Oman, London, 1980, P.3.

١١٨ — Robert Anton Mertz, Education and Man Power in the Arabian Gulf, Beirut, 1972.

١١٩ — سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٣ .

١٢٠ — محمد الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي، ط١، الكويت ١٩٧٧، ص٩٤ .

١٢١ — وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي(١٩٧٣ — ١٩٧٤)، سلطنة عُمان، ص ك .

١٢٢ — مجلة النهضة العُمانية، العدد ١٢٠ لسنة ١٩٧٩، ص٥٦ .

١٢٣ — سعود بن سالم العنسي، مصدر سابق، ص٢٥٦ .

١٢٤ — مجلة العقيدة، العدد ١٢٦ السنة الخامسة، نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٧٦، ص٨ .

١٢٥ — المصدر نفسه، ص٨ .

١٢٦ — مجلة النهضة العُمانية العدد١٢٠، لسنة ١٩٧٩، ص٥٨ .

١٢٧ وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات، مصدر سابق، ص٨٣ .

١٢٨ — **Sheikha al Misnad, The Development of Modern Education in the Gulf, London, 1985, P. 245.**

١٢٩ — **Clements F. A., Op. Cit. P.81.**

١٣٠ — **Christine Osborne, The Gulf States and Oman, London, 1977, P. 141.**

١٣١ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد٢٢١، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٢، ص٤٢ .

١٣٢ — **Clements F. A., Op. Cit. P.81.**

١٣٣ — وزارة الإعلام والثقافة، الإنسان أساس التنمية، سلطنة عُمان، ١٩٧٥، ص١٨ .

١٣٤ — وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، عُمان الجديدة، ١٩٧١، ص٣٣ .

١٣٥ — تم إنشاء كلية للطب في عُمان في عام ١٩٨٥ وتخرجت الدفعة الأولى من الأطباء عام ١٩٩٣، سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٤ .

١٣٦ — وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، المصدر السابق، ص١٨ .

١٣٧ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات، مصدر سابق، ص٩٣ .

١٣٨ — المصدر نفسه، ص٩٣ .

١٣٩ — وزارة التجارة والصناعة، مصدر سابق، ص٢٥٧ .

١٤٠ — المصدر نفسه، ص٢٥٧ .

١٤١ — المصدر نفسه، ص٢٦٢ .

١٤٢ — مجلة النهضة العُمانية، العدد ١٢٠ في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٧٩، ص٢٧ .

١٤٣ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص٢٥٨ .

١٤٤ — المعهد العربي للتخطيط، ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، البحرين، من ١٥ — ١٨ فبراير (شباط) ١٩٧٥، ص٢٣٤ .

١٤٥ — طارق بن صقر النعيمي، مصدر سابق، ص٣٣ .

١٤٦ — المصدر نفسه، ص٣٣-٣٤ .

١٤٧ — المصدر نفسه، ص٣٤ .

١٤٨ — سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٤ .

١٤٩ — مجلة أخبار شركتنا، العدد الثالث لسنة ٢٠٠٢، ص٨ .

١٥٠ — دونالد هولي، المصدر السابق، ٢٢٤ .

١٥١ — المعهد العربي للتخطيط، مصدر سابق، ص٢٣٦ .

١٥٢ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عمان الدولة العصرية، المصدر السابق، ص١٤٢ .

١٥٣ — المصدر نفسه، ص١٤٢ .

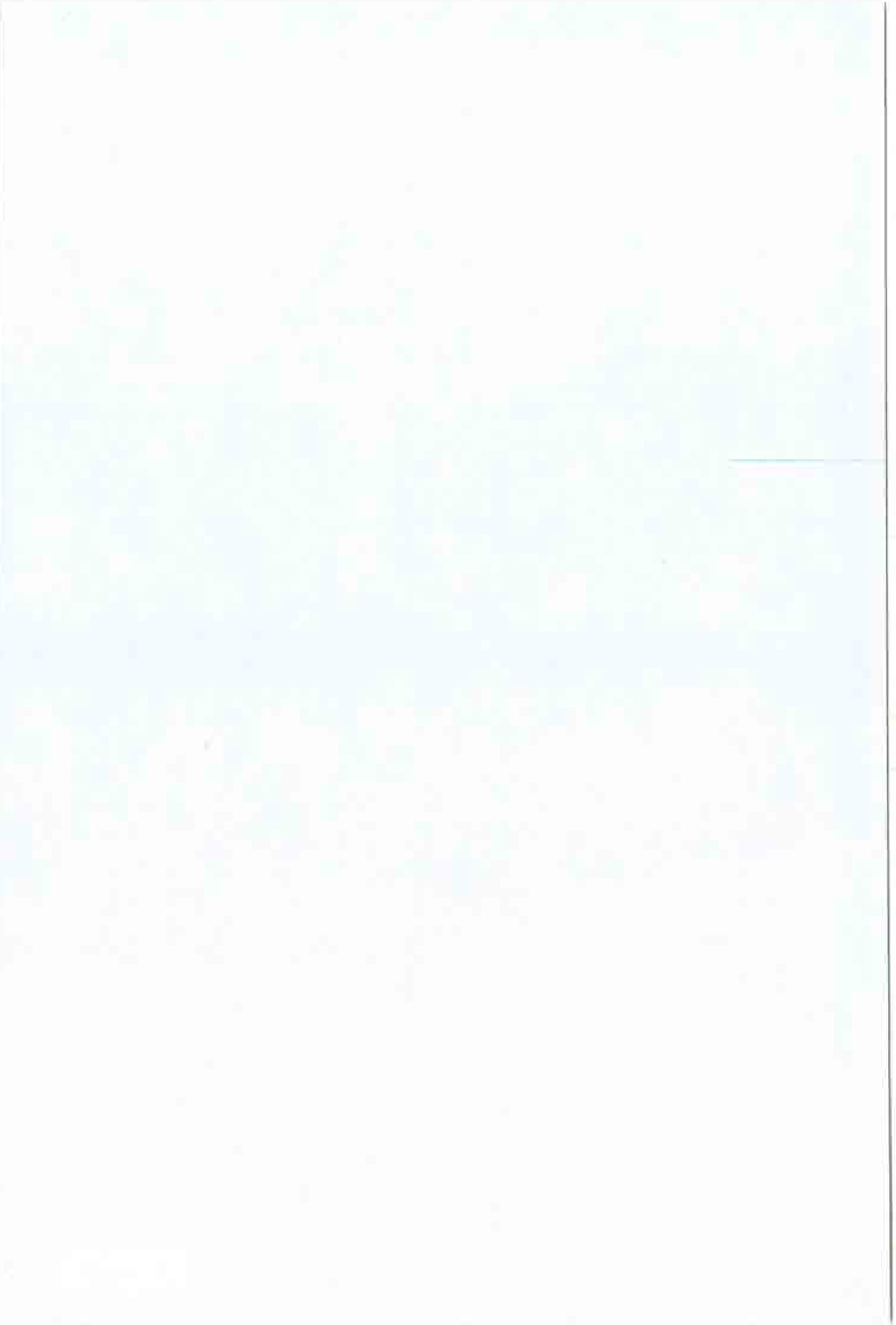
١٥٤ — المعهد العربي للتخطيط، المصدر السابق، ص٢٣٥ .

١٥٥ — المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، أحوال العمل والعمال في الخليج العربي، إعداد كل من أمين عز الدين ونزار محمد عبد المجيد وسامي أحمد خليل، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٢٩ .

١٥٦ — أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية في عام ١٩٧٢ .

١٥٧ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات المصدر السابق، ص٨٩ .

١٥٨ — طارق بن صقر النعيمي، المصدر السابق، ص٣٤ .





THE DOCUMENT
A REFEREED HISTORICAL PERIODICAL
BY H.D.C. OF KINGDOM OF BAHRAIN
ZUL-HEJJAH 1427H – JAN. 2007
ISSUE No. 51 – 26TH YEAR

الثمن ديناران